

# حِكْمَةُ الشَّرِيعَةِ لِإِسْلَامِيَّةٍ

فِي الْوَقْفِ الْخَيْرِيِّ وَالْأَهْلِ

بِيَاةُ مِنَ الْعُلَمَاءِ

---

الْقَاهِرَةُ

١٣٤٦

الْمُطْبَعَةُ السِّيَلْفِيَّةُ - وَمَكْتَبَتُهَا

لِقَامِيَا : مَحَبَّةُ الْوَقْفِ وَالْأَهْلِ



حِكْمَةُ الشَّرِيعَةِ لَا تَسْتَأْمِنُ  
فِي الْوَقْفِ الْخَيْرُ وَالْأَهْلِي

بِإِذْنِ الْعُلَمَاءِ

القاهرة

١٣٤٦

الْمَطْبَعَةُ السِّيَافِيَّةُ - وَمَكْتَبَتُهَا  
لِقَائِمِهَا مَسْأَلَةُ الْفَيْدِ وَمِنْ لِقَائِمِهَا

# فهرس

صفحة

- ٣ مقدمة الكتاب  
٤ تعريف الدين الاسلامي وبيان مشتملاته  
٥ دخول الوقف في أحكام الدين  
٦ الاستدلال على ذلك بروايات البخاري وغيره  
٧ وجه الدلالة فيما استدُل به  
٨ شموله الوقف الخيري والاهلي  
١٥ مذهب الحنفية  
١٩ ردُّ ما استدُل به من الشبه لما نسب الى أبي حنيفة وبيان بطلانه  
٢٦ مذهب الإمام مالك رضي الله عنه  
٢٨ » » الشافعي »  
٣٣ » » أحمد بن حنبل رضي الله عنه  
٣٤ دفع شبه الداعين الى انفاء الوقف الأهلي  
٤١ الخلاصة  
٥٤ كلمة ختامية

\*\*\*

صواب	خطأ	صفحة	سطر
والسلام	والدم	٤	١٣
والتأييد	والتأييد	٨	٦
دلاء	ولاء	٩	٣
قال	قال	١١	٦
عبيد الله بن عبد الله	عبيد الله بن عبيد الله	١١	١٧
ربما	ربما	١٢	٣
الذي	الذي	٢٥	١٦
بينت	بليت	٣٦	٩
« أن	« أن	٤٧	٩
وهة وطهارة يد	وهة يد	٥٠	١١

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرع أحكام الدين ، وبين طرق الهداية على لسان  
تبيه الصادق الأمين ، الذي ما ضل عن الحق وما نطق عن الهوى ﷺ  
وعلى آله وصحبه الأعلام الهداة ، العدول الثقات  
وبعد فهذا بلاغ للناس في ( اقتراح حل الأوقاف ) ننصح به أمتنا  
النفوس به عهد الله تعالى علينا فتراثاً ذمتنا ونخلص من اثم كتمان العلم الذي  
جعل الله تبيينه فرضاً علينا ، وننجو من الوعيد في قوله تعالى « ان الذين  
يكتُمون ما أنزلنا من بينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب  
أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون » ، فمن سمع وأطاع فقد أرضى  
الله ، ومن أعرض ونأى فأمره لمولاه ، فهو القاتل لنبيه عليه الصلاة  
والسلام « ان عليك الا البلاغ » ، « فابما عليك البلاغ وعلينا الحساب »  
قد خاض الناس في هذا الموضوع حتى غلب بعضهم فقال : ان  
الوقوف ليس من الدين . وهو في قوله هذا غير مستند الى حجة صحيحة  
ولا دليل معقول . فوجب علينا أن ندلي بكلمة مؤيدة بالأدلة ارشاداً  
للصواب وتبياناً لدين الله تعالى بذكر ما اتضح من نصوص الشريعة  
الغراء ، واستقر عليه رأي أئمة العلماء ، سائلين المولى جل وعلا أن يوفق  
أمتنا الى ما فيه خيرها ، وأن يلهم ولاية أمورنا ورجال نهضتنا جب العمل  
ببما فيه صلاح البلاد وسعادة العباد .

وقبل الشروع نرى أنه لا بد من ذكر مقدمة تشرح حقيقة الدين الاسلامي ، ليتبين بعد أن الوقف منه ، فنتول :

## الدين الاسلامي

هو ما جاء به سيدنا محمد ﷺ من التوحيد والعبادات والمعاملات التي يرجع اليها نظام المجتمع الانساني ، ومكارم الاخلاق من الآداب العامة ، كالتواضع والتحاب والتعاون والعدل وما الى ذلك مما يعود على البشر بالسعادة في الدنيا والآخرة

جاء بكل ذلك الكتاب الحكيم وبينته سنة سيدنا محمد ﷺ فقد جاء مع الدعوة الى التوحيد بقانون كفيل بتنظيم كل ما يصدر من الانسان في خاصة نفسه أو مع غيره . فما من عمل يعمل الا والله تعالى فيه حكم بينه الكتاب أو السنة أو رجع به الفقهاء الى أصل من هذين الأصلين فأجمعوا عليه أو قاسوا . فقد جاء في الكتاب العزيز البيع ، والربا ، والرهن والسلم . جاء فيه النكاح ، والرضاع ، والايلاء ، واللعان ، والظهار ، والطلاق ، والعدة . جاء فيه العتق ، والمكاتب ، والنفقات . جاء فيه الحدود والكفارات من حد الزنا ، والقذف ، والسرقه ، وقطع الطريق . وكفارات الايمان ، والظهار ، والقتل . جاء فيه القصاص وأحكام الديات ، والجهاد وأحكامه ، والصيد والذبايح والاطعمة . جاء بحكم الموارث والوصية والقضاء والدعوى واليئنا . جاء فيه الحث على الصدقة واجبة

ومندوبة والبر والاحسان والخير والمعروف . وما جاء بالإشارة اليه من باقي أنواع المعاملات أكثر من أن يحصر . وبينت السنة حكم ما لم يذكر بلفظه في الكتاب صريحاً مما دخل في عموماته كالشفعة والشركة والقراض والقرض والهبة والعارية والوقف الى غير ذلك . وبالجمله فقد جاء القرآن والسنة بجميع ما يحتاجه الانسان في معاشه ومعاده . وما جاء به سيدنا محمد ﷺ من السنة فاتها هو وحي عن ربه سبحانه وتعالى بين ما جاء في الكتاب العزيز قال تعالى « وما ينطق عن الهوى إنا هو الا وحي يوحى » وقال تعالى « وأترلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » وقال تعالى « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » . واذا فكل ما جاء به النبي ﷺ من السنة شرع يجب اتباعه . وبعد بيان النبي ﷺ وتزول قوله تعالى « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً » وانقطاع الوحي كملت أحكام الشريعة الفراء فليس لأحد بعد ذلك أن يشرع شيئاً ليس مستنداً الى كتاب الله تعالى أو سنة رسوله ﷺ أو اجماع عليه من مجتهدي الامة أو قياس صحيح . اذا تمهد هذا فنقول :

الوقف ماملة من المعاملات بين العبد وربه يتقرب بها اليه وبينه وبين العباد وهو لا يخرج عن أحد أمرين لأنه اما خيرى باديء ذي بدء وهو الوقف على جهات البر كالفقراء والمساكين والمساجد وما الى ذلك . ولما مآله الخير كالوقف على الأولاد ثم على أولادهم وهكذا . ثم بعد انقطاع العقب يكون للفقراء مثلاً كما هو معروف ، على أن الوقف على

للذرية وذوي القربى من البر كما يأتي

فالوقف اما قربة محضة واما معاملة معها قربة ، وأيا ما كان فهو من الدين ، وحيث كان من الدين وجب أن يبين مستنده من الكتاب أو السنة أو الاجماع أو القياس . واليك البيان :

روى الامام أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري رضي الله عنه في صحيحه صفحة ١٩٨ جزء ٣ طبعة أميرية - نسخة المتن - قال **حدثنا** قتيبة بن سعيد ، **حدثنا** محمود بن عبد الله الانصاري ، **حدثنا** ابن عون قال أنبأني نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب أصاب أرضاً بخير فأتى النبي ﷺ يستأمره<sup>(١)</sup> فيها ، فقال : يا رسول الله ، اني أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه فما تأمر به ؟ قال « إن شئت حبست أصلها وتصدق بها » قال : فتصدق بها عمر أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث ، وتصدق بها في الفقراء وفي القربى وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف ، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويبطم غير متمول . قال فحدثت به ابن سيرين فقال : غير متأمل مالا<sup>(٢)</sup> .

وفي صحيح مسلم في باب الوقف ما نصه : **حدثنا** يحيى بن يحيى التميمي أخبرنا سليم بن أخضر عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر قال : أصاب عمر أرضاً بخير فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها فقال : يا رسول الله ، اني أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط هو أنفس عندي منه فما تأمرني به ؟ قال « إن شئت حبست أصلها وتصدق بها » قال : فتصدق بها عمر

(١) يستشيره طالباً أمراً (٢) متخذاً أصل مال



أنه لا يباع أصلها ولا يبتاع<sup>(١)</sup> ولا يورث ولا يوهب ، قال : فتصدق  
عمر في الفقراء وفي القربى وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل  
والضيف لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم  
صديقاً غير متمول فيه . قال : فحدث بهذا الحديث محمد آخفا بلغت هذا  
المكان « غير متمول فيه » قال محمد : غير متأثر مالا . قال ابن عون :  
وأنبأني من قرأ هذا الكتاب أن فيه غير متأثر مالا اهـ

وثبت من رواية الدارقطني زيادة « حبس ما دامت السموات  
والارض » بعد قوله ولا يورث . وفي رواية البيهقي « تصدق بشعره  
وحبس أصله لا يباع ولا يورث » فتفيد هذه الرواية أن عبارة لا يباع  
ولا يورث من كلام النبي ﷺ . والمراد بذئ القربى أقارب الواقف  
كما جاء في رواية صخر بن جويرية عن نافع بدل وفي القربى « ولذي  
القربى منه »

## وجه الدلالة

دل هذا الحديث بمجموع ما روي فيه على أن الوقف من الدين  
وأنه لازم لا يجوز إبطاله . أما الأول فلأن النبي ﷺ أمر به ولا يأمر  
عليه السلام بما ليس من الدين . وأما الثاني فلأن قوله ﷺ « لا يباع  
ولا يورث » وقوله ﷺ « حبس ما دامت السموات والارض » كما

ثبتت في الروايات المتقدمة يدل على أنه لازم لا يجوز إبطاله . وهو يفسر حديث « حبس أصله وسبل ثمرته » كما ورد بهذا اللفظ في رواية أخرى للبخاري وغيره . وحينئذ يكون قول عمر رضي الله عنه في رواية البخاري « أنه لا يباع ولا يورث » وفي رواية مسلم « أنه لا يباع أصلها ولا يبتاع ولا يورث ولا يوهب » إنما كان بعد أمر رسول الله ﷺ ، على أن الظاهر من لفظ التحيس اللزوم والتأييد ، قال في نيل الاوطار : انه ( أي لا يباع ولا يورث ) بيان لماهية التحيس الذي أمر به رسول الله ﷺ عمر بن الخطاب اهـ

وفي لسان العرب ما نصه : وحبس القرس في سبيل الله وأحبسه فهو محبس وحيس . الى أن قال : الليث : الحيس القرس يجعل حبساً في سبيل الله يُغزى عليه . الازهري : والحبس جمع الحيس يقع على كل شيء وقفه صاحبه وفقاً محرماً لا يورث ولا يباع من أرض ونخل وكرم ومستغل يحبس أصله وفقاً مؤبداً وتسبل ثمرته تقرباً الى الله عز وجل كما قال النبي ﷺ لعمر في نخل له أراد أن يتقرب بصدقته الى الله عز وجل فقال له « حبس الأصل وسبل الثمرة » أي اجعله وفقاً حبساً ، ومعنى تحيسه أن لا يورث ولا يباع ولا يوهب ولكن يترك أصله ويجعل ثمره في سبيل الخير

والوقف في هذا الحديث اهلي وخيري ، لان عمر رضي الله عنه جعل من مصارفة ذوي القربى . وجاء في الرواية السالفة ما يمين أنهم أقارب الواقف ، وأمره النبي ﷺ على ذلك واقتراره حجة وشرع متبع .

وليس حديث عمر هو الدليل الوحيد على المدعى بل هناك  
أحاديث أخرى ففي البخاري أيضاً ما نصه : (باب إذا وقف أرضاً أو بئراً  
أو اشترط لنفسه مثل ولاء المسلمين) ووقف أنس داراً فكان إذا قدم  
زملها . وتصدق الزبير بدوره وقال : للردودة من بناته أن تسكن غير  
مضرة ولا مضربها ، فإن استغنت بزوج فليس لها حق . وجعل ابن  
عمر نصيبه من دار عمر سكنى لذوي الحاجات من آل عبد الله  
وهذه الأخبار التي ذكرها البخاري جاءت موصولة من طرق  
أخرى ، أما ما جاء عن أنس فوصله البيهقي من طريق الانصاري . قال  
حدثني أبي عن ثمامة عن أنس أنه وقف داراً له بالمدينة فكان إذا حج  
مر بالمدينة فنزل داره .

وأما ما جاء عن الزبير فقد وصله الدرامي في مسنده من طريق  
هشام بن عروة عن أبيه أن الزبير جعل دوره صدقة على بنيهِ  
لاتباع ولا توهب ولا تودث ، وإن للردودة من بناته . . . فذكر نحو  
ما تقدم

وأما ما جاء عن ابن عمر فقد وصله ابن سعد بمعناه ، وفيه أنه  
تصدق بداره محبوسة لاتباع ولا توهب

وفي المدونة (في فقه الامام مالك رضي الله عنه) جزء ١٥ صفحة  
١٠٥ و ١٠٦ ما نصه : قال ابن وهب أخبرني حيوة بن شريح أن محمد  
ابن عبد الرحمن القرشي أخبره قال : حبس عثمان بن عفان والزبير بن

العوام وطلحة بن عبيد الله التيمي دورم ، وأخبرني غيره من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وعمرو بن العاص وغيرهم مثله . قال سعيد بن عبد الرحمن وغيره عن هشام بن عروة أن الزبير بن العوام قال في صدقته على بنه : لا تباع ولا تورث وإن للمردودة من بناته أن تسكن غير مضرة ولا مضارة بها ، وإن عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت حبسا على أولادهما دورهما وإنهما سكنا في بعضها . انتهت عبارة المدونة

وقال ابن حزم في المحلى : وحبس عثمان والزبير وطلحة وعلي بن أبي طالب وعمرو بن العاص دورهم على بنهم وصنياعاً موقوفة وكذلك ابن عمر وفاطمة بنت رسول الله ﷺ وسائر الصحابة رضي الله عنهم جملة فصدقاتهم بالمدينة أشهر من الشمس لا يحجبها أحد . ووقف عبد الله ابن عمرو بن العاص ( الوهط <sup>(١)</sup> ) على بنه اه وهو يؤيد ما في رواية المدونة السابقة

وفي صحيح مسلم جزء ٢ صفحة ١٣ طبع الحلبي في باب و صول الصدقات الى الميت ما نصه : حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة - يعني ابن سعيد - وابن حجر قالوا حدثنا اسماعيل (هو ابن جعفر) عن العلامة عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : إذا مات الإنسان انقطع عمله الا من ثلاث : الا من صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له ،

(١) الوهط بستان ومال كان لعمر بن العاص بالطائف على ثلاثة أميال من وج كان يعرض على ألف ألف خفصة شراء كل خفصة درم انتهى قاموسه

والصدقة الجارية محمولة عند العلماء على الوقف كما قاله الرافعي في الشرح الكبير على الوجيز للزالي ، فإن غيره من الصدقات ليس صدقة جارية (أي مستمرة)

وروى الامام الخصاص في كتابه أحكام الوقف صفحة ١٦ قال : وحديث ابن أبي سبرة عن اسماعيل بن أبي حكيم قال : شهدت عمر بن عبد العزيز ورجل يخاصم اليه في عقار حبس لا يباع ولا يوهب ولا يورث ، فقال : يا أمير المؤمنين كيف تجوز صدقة لمن لم يأت ولم يدر أيكون أم لا يكون ؟ فقال عمر : أردت أمراً عظيماً ، فقال : يا أمير المؤمنين ان أبا بكر وعمر كانا يقولان لا تجوز الصدقة ولا نحل حتى تقبض . قال عمر بن عبد العزيز : الذين قضوا بما تقول هم الذين حبسوا العقار والأرضين على أولادهم وأولاد أولادهم : عمر وعثمان وزيد بن ثابت ، فإياك والطعن على من سلفك ، والله ما أحب أني قلت مثل ما قلت وإن لي جميع ما تطلع عليه الشمس أو تغرب . فقال : يا أمير المؤمنين انه لم يكن لي به علم . فقال عمر : استغفر ربك وإياك والرأي فيما مضى من سلفك ، أو لم تسمع قول عمر بن الخطاب للنبي ﷺ : ان لي مالا أحبه . فقال رسول الله ﷺ « احبس أصله وسبل ثمرته » ففعل فلقد رأيت عبد الله بن عبيد الله بن أبي صدقة عمر وأنا بالمدينة وال عليها فيرسل اليها من ثمرته وما هو الا يعمل بما يستقى اه

وفيه بصفحة ١١ قال : حدثنا محمد بن عمر الواقدي قال حدثنا

النهان بن معن عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك قال :  
حدثنا يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال : كان معاذ بن جبل  
أوسع أنصاري بالمدينة يوماً فتصدق بداره التي يقال لها دار الانصار  
اليوم ، وكتب صدقته . قالوا : ثم ان ابن أبي اليسر خاتم عبد الله بن  
أبي قتادة في الدار وقال : تتبع هي صدقة على من لا يدري أيكون أم  
لا يكون ، وقد قضى أبو بكر وعمر ألا صدقة حتى قبض . فاختموها  
الى مروان بن الحكم فجمع لهم مروان بن الحكم أصحاب رسول الله  
ﷺ فرأوا أن تنفذ الصدقة على ماسبل ، ورأوا حبس ابن أبي اليسر  
ويكون له أدبا فحبسه أياماً ، ثم كلم فيه غفلة ، فلقد كان الصبيان  
يضحكون به اهـ

وقال الخفاف حدثنا قدامة بن موسى الجمحي عن بشر مولى  
المازنيين قال : سمعنا جابر بن عبد الله يقول : لما كتب عمر بن الخطاب  
صدقته في خلافته دعا تقرأ من المهاجرين والانصار فأحضرهم  
وأشهدهم عليه فانتشر خبرها قال جابر : فما أعلم أحداً كان له مال من  
المهاجرين والانصار الا حبس مالا من ماله صدقة مؤبدة لا تشتري  
أبداً ولا توهب ولا تورث . قال قدامة بن موسى : وسمعت محمد بن  
عبد الرحمن بن سعد بن زرارة يقول : ما أعلم أحداً من أصحاب  
رسول الله ﷺ من أهل بدر من المهاجرين والانصار الا وقد وقف  
من ماله حبساً لا يشتري ولا يورث ولا يوهب حتى يرث الله الارض  
وما عليها اهـ

وأيضاً فقد روى أن النبي ﷺ قد وقف وتصدق بسبعة حوائط  
 (بساتين) معروفة بأسمائها بالدينة بعد قفوله من غزوة أحد كما ثبت  
 ذلك في كثير من الأحاديث بعدة طرق يقوى بعضها ببعضاً، وتصدق  
 أبو بكر وعمر وعثمان وعلي والزبير ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت  
 وعائشة وأسماء بنت أبي بكر وأم سلمة وأم حبيبة وصفية بنت حيي  
 وسعد بن أبي وقاص وخالد بن الوليد وجابر بن عبد الله وعقبة بن  
 عامر وعبد الله بن الزبير وأبو طلحة وكثير من الأنصار والمهاجرين  
 وهؤلاء من الصحابة الأجلاء. وتصدق التابعون بعدهم بمصدقات  
 لا تحصى كثرة. واستمر العمل على ذلك يتوارثه الخلفاء عن السلف  
 إلى عصرنا هذا، وكفى بهؤلاء حجة وقدوة. وكان كثير من هذه  
 الأوقاف على الذرية وذوي القربى، منه وقف عمر بن الخطاب ووقف  
 عثمان على ابنه أبان، ووقف الزبير بن العوام على ولده وولد ولده  
 والمردودة من بناته، ووقف زيد بن ثابت على ولده وولد ولده وعلي  
 أعقابهم، ووقف عتبة بن عامر على ولده وولد ولده، ووقف أهل قباء  
 على أعقابهم وأعقاب أعقابهم. وعقب الرجل ولده وولد ولده أبداً  
 ما توالدوا من أولاد الذكور دون الإناث كما ذكره الخصاص. وظاهر  
 أن حقيقة الوقف وهي حبس العين والتصدق بالمنفعة تشمل الوقف  
 على الذرية وغيرهم كما تقدمت الإشارة إليه.

وقال الامام الشافعي رضي الله عنه : بلغني أن ثمانين صحابياً من

الانصار لصدقوا بصدقات محرمات (الاقواف لانه يحرم على المالك الرجوع فيها) وقال رضي الله عنه في الام مانصه : ولم يزل عمر بن الخطاب المتصدق بأمر رسول الله ﷺ يلي فيما بلغنا صدقته بينيم حتى: لقي الله عز وجل ، ولم يزل فاطمة عليها السلام تلي صدقتها حتى لقيت الله تبارك وتعالى . أخبرنا بذلك أهل العلم من ولد فاطمة وعلى وعمر ومواليهم ، ولقد حفظنا الصدقات عن عدد كثير من المهاجرين والانصار . فقد حكى لي عدد كثير من أولادهم وأهليهم أنهم لم يزالوا يلون صدقاتهم حتى ماتوا . ينقل ذلك العامة منهم عن العامة لا يختلفون فيه . وإن أكثر ما عندنا بالمدينة ومكة من الصدقات لكما وصفت لم يزل يتصدق بها المسلمون من السلف يلونها حتى ماتوا ، وإن نقل الحديث فيها كالتكلف اهـ

دلت هذه الاحاديث والآثار على ما دل عليه الحديث الاول من مشروعية الوقف بنوعيه ولزومه . وعلى الجملة فقد كثرت الاحاديث والآثار في هذا المعنى حتى قال الطرسوسي من الحنفية : انها أخبار متواترة لا يجوز ردها . وقال القرطبي : إراد الوقف مخالف للاجماع فلا يلتفت اليه . وقال الترمذي : لا نعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل العلم خلافا في جواز وقف الارضين

ويستفاد من مجموع هذه الاحاديث والآثار أن الوقف بنوعيه من البر والخير ، وانه وسيلة من وسائل التقرب الى الله تعالى ، وطريق.



لادرار الخير واجزال الثوبه للمتصدق بنية صالحة ورغبة صادقة . وما  
يعرض له من اطلاق القوام ومساءة المستحقين . ومطاوله القضاء في  
خصوماته لا يخرججه عن أصل ومنعه ولا يضر بمحكمته . فيندرج في كثير  
من الآيات الداعية الى عمل الخير المرغية في الاكثار منه والتزود به  
. والآخرة مثل قوله تعالى « وافعلوا الخير لعلكم تفلحون » « لن تنالوا البر  
حتى تنفقوا مما تحبون » « وابتغوا اليه الوسيلة » الى غير ذلك مما لا  
يحصي كثرة في هذا الباب

والخلاصة أن القول بأن الوقف ليس من الدين وغير مشروع  
. خروج مما دلت عليه الاحاديث الصحيحة وجرى عليه السلف  
الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وفي كل هذا ممتنع لمن أراد  
الحق والله يقول الحق وهو يهدي السبيل

على هذا الذي ثبت بالادلة الصحيحة والاجماع العملي جاءت  
مذاهب أئمة الدين وتلاميذهم ، ومم المجتهدون المول على آواهم المدونة  
مذاهبهم ، لم يختلفوا فيما بينهم في مشروعية الوقف وان اختلفوا في  
التفاريع شأنهم في بعض فروع الفقه على حسب اختلاف المدارك

### مذهب الحنفية

لا خلاف بين الحنفية في جواز الوقف وصحته ، ولا في أنه  
ينوع من أنواع البر والصدقة ، كما لا خلاف في لزومه حتى لا يباع  
ولا يوهب ولا يورث اذا حكم به حاكم شرعي أو اخرجه الواقف

خرج الوصية ، كما قال الأمام الترمذي وغيره . وإنما الخلاف في لزومه وعدم لزومه في غير هاتين الحالتين ، فذهب الحنفية الى لزومه فلا يباع ولا يوهب ولا يورث متى صدر من أهله في عهده ، وذهب الامام أبو حنيفة الى عدم لزومه وخالفه في ذلك اصحابه ونص علماء مذهبه . وفيهم أهل الاجتهاد والترجيح على منصف قوله وان الراجح قول عامة العلماء وان الأمام عجوج بالاحاديث والآثار المتضاربة على خلاف رأيه

وما قيل : ان أبا حنيفة كان لا يجوز الوقف او قال : انه باطل ، ان صح ذلك عنه فقد نص قاضيان وصاحب الذخيرة وشمس الائمة السرخسي وصاحب الكافي والفتاوي الظهيرية وشرائح القدوري وسائر علماء الحنفية على ان ظاهره غير مراده ، والا لم يصح حكم الحاكم به ولم يتبع شرطه ولم يجوز صرف غلاته ونصب القوام عليه مع ان الامام قائل بكل ذلك ، وإنما مراده انه صحيح جائز غير لازم . وفي البحر الرائق انه : لم يقل أحد بعدم صحة الوقف والا لزم ألا يصح الحكم به . اهـ

وقال الخصاص اخبرني أبي عن الحسن بن زياد قال : قال ابو حنيفة رحمه الله : لا يجوز الوقف الا ما كان منه على طريق الوصايا . وعن أبي يوسف رحمه الله انه كان يقول بقول أبي حنيفة حتى قيل له : انه كان لمر بن الخطاب رضى الله عنه ارض تسمى «ثمن» فوقها وسياقي مستندا عنه ، فرجع عنه وقال : لو بلغ هذا الحديث أبا حنيفة لرجم

والصحيح انه جائز عند الكل وانما الخلاف بينهم في اللزوم وعدمه  
فمنذ ابي حنيفة رحمه الله يجوز الاعارة فتصرف منفعة الى  
جهة الوقف مع بقاء العين على حكم ملك الواقف ، ولو رجع عنه حال  
حياته جاز مع الكراهية ويورث عنه ولا يلزم الا بأحد أمرين : اما  
ان يحكم به القاضي بدعوى صحيحة ويثبت بعد انكار المدعى عليه  
فحينئذ يلزم لكونه مجتهدا فيه ، واما ان يخرج مخرج الوصية فيقول  
اوصيت بنقطة ارضي او داري ، او يقول : جعلتها وقفا بعد موتي  
متصدقا بها على المساكين . الى ان قال : وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما  
الله يلزم الوقف بدون هذين الشطرين وهو قول عامة العلماء وهو  
الصحيح اهـ

وعبارة شمس الائمة المرخسى في المبسوط صفحة ٢٧ جزء  
١٢ ، وظن بعض اصحابنا رحمهم الله انه غير جائز على قول ابي حنيفة  
واليه يشير في ظاهر الرواية ، فنقول : اما ابو حنيفة رضي الله عنه فكان  
لا يميز ذلك ومراده الا يجعله لازما ، اما أصل الجواز فتأبى عنده  
لانه يجعل الواقف حابسا للعين على ملكه صارفاً للمنفعة الى الجهة  
التي سماها فيكون بمنزلة المارية والمارية جائزة غير لازمة ، ولهذا خال  
لو اوصى به بعد موته يكون لازما بمنزلة الوصية بالمنفعة بعد الموت .  
الى ان قال : اما ابو يوسف ومحمد رحمهما الله فقالا : الوقف يزيل ملكه  
وانما يحبس العين عن الدخول في ملك غيره وليس من ضرورة ذلك  
امتناع زوال ملكه ، فلزوال الملك في حقه يلزم حتى لا يورث عنه بعد .

وفاته لان الوارث يخلف المورث في ملكه . وكان ابو يوسف رحمه الله يقول أولا بقول ابي حنيفة رحمه الله ولكن لما حج مع الرشيد رحمه الله ، فرأى وقوف الصحابة رضوان الله عليهم بالمدينة ونواحيها رجع فأفتى بلزوم الوقف ، وحجتهم في ذلك الآثار المشهورة عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين منهم عمر بن الخطاب وعلي وطلحة والزبير وعائشة وحفصة رضى الله عنهم ، فانهم جأشروا الوقف وهو باق الى يومنا هذا . الى ان قال : والناس تعاملوا به . من لدن رسول الله ﷺ الى يومنا هذا ، وتعامل الناس من غير تكبير حجة ، وقد استبعد محمد رحمه الله قول ابي حنيفة في الكتاب لهذا وسماه تحكما على الناس من غير حجة فقال : ما أخذ الناس بقول ابي حنيفة واصحابه الا بتركهم التحكم على الناس فاذا كانوا هم الذين يتحكمون على الناس بغير اثر ولا قياس لم يقلدوا في هذه الاشياء . اهـ

وقال نجم الدين الطرسوسى في كتابه انفع الوسائل : اعلم ان الوقف جائز عند ابي حنيفة وابى يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد رضى الله عنهم ، هكذا نص عليه قاضيان في الفتاوى قال : وذكر فى الاصل : كان ابو حنيفة لا يميز الوقف . بظاهر هذا اللفظ أخذ بعض الناس فقال : عند ابي حنيفة لا يجوز الوقف ، وليس كما ظن بل هو جائز عند الكل الا انه عند ابي حنيفة يجوز جواز الاعادة وتصرف منفعتة الى جهة الوقف وتبقى العين على ملك الواقف ، له ان يرجع

عنه ويجوز بيعه له، وإن مات يورث عنه، ولا يلزم عنده إلا بطريقين أحدهما قضاء القاضي بلزومه لأنه مجتهد فيه. إلى أن قال: والثاني أنه يلزم أيضاً بطريق الوصية فيقول: أوصيت ببنة داري هذه أو ببنة ارضي هذه أو يقول: جعلت هذه الدار وقفاً فتصدقوا ببناتها على المساكين. وكذا لو أوصى بأن يوقف يجوز من الثلث، وعندهما الوقف لازم بغير هذه التكلفات، والناس لم يأخذوا بقول الامام لهذه الآثار المشهورة عن رسول الله ﷺ والصحابه رضي الله عنهم وتعامل الناس باتخاذ الرباطات والحنافات، فأبي حنيفة هي أوضح من هذا، وهذه اخبار متواترة لا يجوز ردها.

ثبت من كل ما تقدم أن الوقف مشروع عند الامام أبي حنيفة، وإنه قائل بجوازه وعدم لزومه، وقد استدلل له:

أولاً — روى الثوري أن عمر رضي الله عنه قال: لو لا أني مذكرت صدقتي لرسول الله ﷺ لرددتها

ثانياً — ما روي أن النبي ﷺ قال لما نزلت آية الفرائض: لا حبس بعد سورة النساء، وفي رواية: لا حبس من فرائض الله، ثالثاً — ما روي أن حسان رضي الله عنه باع نصيبه من وقف أبي طلحة

رابعاً — أن قوله ﷺ «حبس أصلها» لا يستلزم للقائمه بجواز ما أن المراد حبس أصلها ما شئت ومدة اختيارك

خامساً — ما روي عن شريح أنه قال: جاء محمد ﷺ يبيع الحبس

## الجواب

أما عن الأول ، وهو قول الزهري ، فنقول : ان هذا الآخر لا يصح الأخذ به لانه منقطع الاسناد ، فان الزهري لم يدرك عمر - ولم يأت في الرواية ذكر الوسيطيين ، على أنه قيل : انه منكر وكذب بلا ريب ، يرشد الى ذلك قول ابن حزم في المحلى . ونص عبارته :

وأما الخبر الذي ذكره عن مالك وهو قول عمر « لو لا أني ذكرت صدقتي لرسول الله ﷺ لرددتها » فنكر وبلية من البلايا وكذب بلا شك ، ولا ندري من رواه عن يونس ولا هو معروف من حديث مالك . ونحن نبت وتقطع بأن عمر رضي الله عنه لم يندم على قبوله أمر رسول الله ﷺ وما اختاره له في تحييس أرضه وتسجيل ثمرتها والله تعالى يقول « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم » وليت شعري الى أى شيء كان يصرف عمر تلك الصدقة لو ترك ما أمر به عليه السلام فيها ، حاشا لعمر من هذا . اهـ

وأيضاً فقد ذهب عمر الى النبي ﷺ راغباً في الخير مقدماً أنفـسـه ماله ليصرف في وجوهه ولم يلزمه النبي عليه السلام بل وكل ذلك لمشيشته حيث قال « ان شئت » فكيف بمد هذا تصدر منه هذه العبارة الدالة بظاهاها على ندمه وأسفه على ذلك التبرع

وأما عن الثاني وهو قوله ﷺ لما نزلت آية الفرائض « لا حبس بعد سورة النساء » فيجيب :

١ — بأن في اسناد هذا الحديث ابن لهيعة عن أخيه وهما ضعيفان عند المحدثين

٢ — على فرض صحة الاحتجاج بمرويه بحاج بأن القصد من الحديث إبطال ما كان معتاداً في الجاهلية من تخصيص التركة ببعض الورثة وحرمان بعضهم كما يرشد الى ذلك سبب نزول آية الموارث وهو ما روى أن أهل الجاهلية ما كانوا يورثون النساء ولا الاطفال ويقولون : انما يورث من يحمل السلاح ويدافع عن الحوزة ، فكان للذي ﷺ يقول بعد نزول آية الفرائض ويان الله تعالى أنصبا الورثة : لا فرق بين الذكور والاناث ولا بين الصغير والكبير لا يحق لاحد أن يمنع وارثاً من حقه الذي ثبت له في كتاب الله تعالى

٣ — بأنه لو كان للوقف من الحبس عن فرائض الله تعالى لمنعت الصدقة وسائر التبرعات بل وجميع التصرفات التي تضر الواث فيما بعد لان الكل فيه حبس عن فرائض الله تعالى على هذا المعنى ، ولا قائل به شرعاً بل لا يعقل القول به . قال ابن حزم في المحلى وأما قوله (أى مانع الوقف) لا حبس عن فرائض الله تعالى ، فقول فاسد لانهم لا يختلفون في جواز الهبة والصدقة في الحياة والوصية بعد الموت ، وكل هذه مسقطه لفرائض الورثة مما لو لم يكن فيه لورثوه على فرائض الله عز وجل ، فيجب على هذا القول إبطال كل هبة وكل صدقة

وكل وصية لانها مائة من غرائض الله تعالى بالمواديت ، فان قالوا :  
هذه شرائع جاء بها النص ، قلنا : والحبس (الوقف) شريعة جاء بها  
النص ، ولولا ذلك لم يجز . اهـ

٤ - بأنه يحتمل أن المراد بالحبس للنهي عنه ما كان عليه أهل  
الجاهلية من حبس البحيرة<sup>(١)</sup> والسائبة<sup>(٢)</sup> والوصيلة<sup>(٣)</sup> والحام<sup>(٤)</sup> وجاء بطلاله  
في الكتاب العزيز قال تعالى «ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة  
ولا حام» ، ويؤيد ذلك شيوع الحبس عندم واشتغاره في هذا المعنى  
دون الوقف كما ذكره الامام الشافعي رضي الله عنه في الام . وسيأتي

(١) كان أهل الجاهلية اذا تجمعت الناقة خمسة أبطن آخرها ذكر ،  
بحرما اذا ناي شعورها وامتنعوا من نحرها وركوبها ولا تطرد من ماء  
ولا تمنع من مرمي ، وهذه هي البحيرة

(٢) السائبة ، الناقة تلج عشرة أبطن اناث فتعمل ولا تركب ولا  
يجز وبرها ولا يشرب لبنها الا ضيف ، وقيل هي التي تسبب للاصنام  
فتمطى لصدنة ولا يطعم من لبنها الا ابناء السبيل

(٣) الوصلة : الناقة تلج سبعة أبطن عناقين عناقين واذا ولدت في  
آخرها عناقا وجديا ، قيل وصلت اخاها فلا يشرب لبن الام الا الرجال ،  
ونجري مجرى السائبة ، وقيل هي الناقة فلا ذكرها ثم انى فتصل اخاها  
فلا يذبحون اخاها من أجلها ، واذا ولدت ذكرا قالوا : هذا قربان لا لهتنا

(٤) الحامى : الفحل اذا لقح ولد ولده فيقولون قد حى ظهره فيحمل  
ولا يطرد عن ماء ولا مرمي ، وقيل الفحل يولد من ظهره عشرة أبطن ،  
فيقولون حى ظهره فلا يحمل عليه ولا يمنع من ماء ومرمي



نصه في بيان مذهبه . وأيضاً لا يعقل أن يكون الوقف من الحبس  
عن الفرائض لان الواقف إنما يقف حال حياته واذا ذاك لا فريضة  
لاحد في ماله حتى يقال انه بوقفه حبس أصحاب الفرائض عنها كما نص  
عليه الشافعي أيضاً

فان قيل : كل ما تقدم لا يقدر في الاستدلال بهذا الحديث على  
عدم لزوم الوقف ، لان الحبس فيه نكرة في سياق النفي وهي قيد  
العموم . قلنا : بعد تسليم العموم فهو مخصص بأحاديث الوقف الدالة  
على لزومه جمعاً بين الأدلة ، كما هو مقتضى القواعد الاصولية . على أن  
هذا الحديث اما أن يكون صدر من النبي ﷺ قبل أمره لمر بالوقف  
أو بعده ، فعلى الاول لا يصح شموله للوقف لانه لم يكن معروفاً  
للناس اذ ذاك كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه في الامم مما يأتي بيانه  
ولا يخاطب الناس بما لا يفهمون . وعلى فرض أن الوقف كان معروفاً  
وان الحديث يتناوله يكون حديث عمر رضي الله عنه وغيره مما تقدم  
مخصصاً له مخرجاً للوقف من عمومه

وعلى الثاني وهو أن يكون صادراً بعد وقف عمر لا يصح أنه  
يكون ناسخاً لمشروعية الوقف ، فانه لو ثبت هذا لما وقف الصحابة  
بعد والتابعون ومن بعدهم لانه لا يعقل اطباقيهم على العمل بالنسخ  
وأما عن الثالث وهو أن حسان رضي الله عنه باع نصيبه من  
وقف أبي طلحة ، فيجلب بأنه انكر عليه فعله هذا من الصحابة رضوانه  
الله عليهم كما رواه البخاري

أما عن الرابع فيجواب بأنه في غاية الوهن والضعف ، فإن النبي ﷺ فسر التحييس بقوله « لا يباع أصلها ولا يورث ولا يوهب » وقد سبق أن ذلك من كلام النبي ﷺ ، واللغة تؤيد ذلك كما تقدم وأما عن الخامس وهو ما روي أن شريحاً قال : جاء محمد ﷺ يبيع الحبس ، فقد تكفل بدفعه ما ذكره ابن رشد في المقدمات معزواً إلى مالك رضي الله عنه ونقله الرهوني في حاشية الزرقاني على خليل جزء ٧ صفحة ١٣٠ ونص عبارته :

وقد قيل للمالك : ان شريحاً كان لا يرى الحبس . فقال مالك : تكلم شريح بيلاده ولم يرد المدينة فيرى آثار الأتارب من أزواج النبي ﷺ وأصحابه والتابعين بعده وهم جرا إلى اليوم ، وما حبسوا من أموالهم لا يظن فيها طامن ، وهذه صدقات النبي ﷺ سبعة حوائط ، وينبغي للمرء ألا يتكلم إلا فيما أحاط به خبراً ، اهـ ومثل ذلك نقله القرافي في الذخيرة من مالك

وللشافعي رضي الله عنه في الام مائنة : وقال لي بعض من يحفظ قول قائل هذا : انا ردونا الصدقات الموقوفات بأمر . قلت له : وما هي ؟ فقال : قال شريح : جاء محمد ﷺ باطلاق الحبس ؛ فقلت له : وتعرف الحبس التي جاء رسول الله ﷺ باطلاقها ؛ قال : لا أعرف حبساً إلا الحبس بالتحريم ( أي الحبس بالوقف لانه يحرم التصرف فيه ) فهل تعرف شيئاً يقع عليه اسم الحبس غيرها ؟ قال الشافعي : فقلت له أعرف الحبس التي جاء رسول الله ﷺ باطلاقها ، وهي غير

ما ذهبت اليه ، وهي بيته في كتاب الله عز وجل ، قال . اذكرها . قلت : قال الله عز وجل «ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام» فهذه الحبس التي كان أهل الجاهلية يحبسونها ، فأبطل الله شروطهم فيها ، وأبطلها رسول الله ﷺ بإبطال الله إياها . الى أن قال : ولم يحبس أهل الجاهلية عنته داراً ولا أرضاً تبرأ بحبسها ، وإنما حبس أهل الاسلام . اهـ

وقال ابن حزم في المحلى ما نصه : وقال بعضهم قد كان شريح لا يعرف الحبس ولو كان صحيحاً لم يجوز أن يستغنى من يجهل مثل هذا . قال أبو محمد (أي ابن حزم) : لو استغنى قائل هذا لكان خيراً له ، وهلا قالوا هذا في كل ما خالفوا فيه شريحاً . وأي نكرة في جهل شريح ستة واثني عشر سنة ، الى أن قال : ولو لم يستغنى الا من لا يخفى عليه سنة ولا ينيب من ذكره ساعة من دهره حكم من أحكام القرآن ما استغنى أحد ولا قضى ولا أفنى أحد بعد رسول الله ﷺ ، لكن من جهل عذر ومن علم غيبت . اهـ

قد اتضح من كل هذا أنه لا مجال للاخذ بالرأى المرجوح الذي ذهب اليه الامام ، بل هو في حكم المدم بأزاء الراجح التي تضافت عليه الأدلة المذكورة وقد نص الحنفية أنفسهم على أن الفتوى على قول الصحابين بلزوم الوقف ، ولا شك أن صاحبيه وجمهور الأئمة والملاء من بعدم أدري بطرق الترجيح والاستدلال من سوام ، وما هذه أول مسألة ضعف فيها قول امام مجتهد وتوجب خلافه بالدليل

ومن استقرأ مواضع الخلاف بين الأئمة ومسالك استدلالهم وطرق  
الترجيح بين أداتهم وقواعد الأصول لا يجد في الأمر غرابة أو نبوة  
عن القواعد العامة ، وهذا نوع من البحث شاسع الأطراف عديد  
المسالك يعرفه من توفر على دراسة علم الأصول وعلم الخلاف وكتب  
السنن . على أن قول أبي حنيفة : إذا صح الحديث فهو مذهبي ، وقوله :  
إذا توجه لكم دليل فقولوا به ، قاضٍ بوجوب اتباع القول بلزوم  
الوقف ، وبأن اتباعه اتباعٌ لأبي حنيفة نفسه

## مذهب مالك

رضى الله عنه

الوقف قربة مندوب إليها يلزم بمجرد الصيغة ولو لم يحكم به حاكم  
ففي قال الواقف : حبست كذا أو وقفته ، وما شاكل ذلك من كل  
ما يدل عليه انعقد الوقف ولزم ، وليس للواقف أن يرجع عنه ،  
وصارت العين الموقوفة محبوسة عن الاوث والبيع ونحوهما على التأييد .  
فلا يجوز لاحد حله ولا ابطاله . قال في المدونة : قال ابن وهب أخبرني  
حيوة بن شريح بن محمد بن عبد الرحمن القرشي قال : حبس عثمان بن  
عفان والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله التيمي وورهم . وأخبرني  
غيره من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وعمر بن العاص وغيرهم  
مثله ، قال سعيد بن عبد الرحمن وغيره عن هشام بن عروة أن الزبير

ابن العوام قال في صدقته على بنيه : لا تباع ولا تورث ، وإن للروددة من بنائه أن تسكن غير مضرة ولا مضار بها . ثم قال : وإن عبد الله ابن عمرو وزيد بن ثابت حبسا على أولادهما دورهما وإنهما سكنا في بعضهما . اهـ

وفي المنتقى شرح اللوطا لأبي الوليد الباجي : أن الحبس في الأصل جائز يلزم في الحياة والمات ولا يفتقر إلى حكم حاكم ، والمشهور عن أبي حنيفة أنه لا يجوز ولا يلزم ، إلى أن قال : وهذه المسألة التي كلم فيها أبو يوسف مالكا رحمه الله في مجلس الرشيد فظهر عليه مالكا ، وقال له : هذه أوقف رسول الله ﷺ ينقلها أهل المدينة خلفهم عن سلفهم ( يشير إلى الخبر المتواتر ) فرجع أبو يوسف في ذلك عن مذهب أبي حنيفة ، وهذا فعل أهل الدين والعلم في الرجوع إلى الحق متى ظهر وتبين . اهـ

وفي الذخيرة للقرافي من المالكية : ووقف عثمان وطلحة والزبير وزيد بن ثابت وعمرو بن الماص ، وكل من له ثروة من الصحابة وقف ، رضي الله عنهم . وقال شريح ( لا حبس عن فرائض الله تعالى ) فقيل لمالك ذلك فقال : تكلم شريح في تلك ولم يقدم المدينة فيرى أحباس الصحابة وأزواجه ﷺ ، وهذه أوقفه ﷺ . اهـ . وقد قدمنا ذلك . وقال ابن جزى في القوانين صفة ٣٥٤ طبع تونس : الفصل الأول في حكم التنجيس ، وهو جائز عند الامامين وغيرهما خلافا لأبي حنيفة ، وقد رجع عن ذلك صاحبه أبو يوسف لما ناظره مالكا . واستدل بأحباس

رسول الله ﷺ والصحابه والتابعين رضي الله عنهم أجمعين . وفي  
الخطاب صفحه ١٨ جزء ٦ مانصه : قال في المقدمات : والاحباس سنة  
قائمة عمل بها رسول الله ﷺ والمسلمون من بعده  
وبالجملة فنصوص المالكية على أن الوقف قرية ، وأنه يلزم بمجرد  
الصيغة وأنه لا يفتقر الى حكم حاكم ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون  
مؤبداً ، كأن يقول حبست ووقفت ، فأنهما يفيدان التأييد ، أو يكون  
مؤقتاً كأن يقول : حبست كذا الى مدة سنة . فالوقف بقسميه لازم  
بمجرد الصيغة لا يجوز ابطاله على الابد في القسم الاول ، وفي المدة  
التي هي منها الواقف في الموقت ، ولكن لا يتم الا بالحوز ، ومنه أنه  
إذا تعلق به الدين قبل الحيازة فلا دائر رده وابطاله ، وإذا مات الواقف  
أو مرض مرض الموت قبل الحيازة فلورثة رده وامضاؤه ، وليس  
لغيرهم أن يتعرض له

## مذهب الشافعي

رضي الله عنه

يرى الامام الشافعي رضي الله عنه ان الوقف سواء كان أهلياً أم  
خيراً مشروع ، وأنه لازم بمجرد الصيغة الدالة عليه . فتي صدرت  
حقيقته من المالك صار لازماً ليس له ولا لأحد كائناً من كان ابطاله  
ولا التصرف في الاعيان الموقوفة يبيع أو غيره ، سواء حكم به حاكم أم

لا ، وقد خرج بذلك عن ملك الواقف ، فلا يورث عنه سواء أخرجه عن حيازته بتسليمه لمن أقامه والياً أم لا ، وعبارته في الائم صريحة في جميع ما ذكر ، وها هي بنصها :

قال رضي الله عنه في صفحة ٢٨٠ جزء ثالث : وخالفنا بعض الناس في الصدقات الموقوفات ، فقال : لا تجوز بحال . قال (أي ذلك البعض) وقال شريح : جاء محمد ﷺ باطلاق الحبس ، قال . وقال شريح : لا حبس من فرائض الله تعالى . قال الشافعي والحبس التي جاء رسول الله ﷺ باطلاقها والله أعلم ما وصفنا من البحيرة والوصيلة والحام والسائبة ان كانت من البيائم . فان قال قائل : ما دل على ما وصفت ؟ قيل : ما علمنا جاهلياً حبس داراً على ولد ولا في سبيل الله ولا على المساكين ، وحبسهم كانت على ما وصفنا من البحيرة والسائبة والوصيلة والحام . فجاء رسول الله ﷺ باطلاقها والله أعلم ، وكان بينا في كتاب الله تعالى اطلاقها . فان قال قائل : فهو محتمل ما وصفت ومحتمل اطلاق كل حبس ، فهل من خبر يدل على ان هذا الحبس في الدور والأموال خارجة من الحبس المطلقة ؟ قيل : نعم ، أخبرنا سفيان عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال جاء عمر الى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله اني أصبت مالا لم أصب مثله قط ، وقد أردت أن اتقرب به الى الله عز وجل ، فقال رسول الله ﷺ (حبس أصله وسبيل ثمرته) قال الشافعي : حجة النبي أبطل الصدقات الموقوفات ان شريحاً قال (لا حبس عن فرائض الله تعالى) لا حجة فيها عندنا ولا عنده ، لانه يقول : قول

شريع على الاقتراد لا يكون حجة ، ولو كان حجة لم يكن في هذا حبس .  
عن فرائض الله تعالى . فان قال : وكيف ؟ قيل : انما أجزنا الصدقات .  
الموقوفات اذا كان المتصدق بها صحيحا فارغة من المال ، فان كان مريضا  
لم نجزها الا من الثلث اذا مات من مرضه ذلك . وليس في واحدة من  
الحالين حبس عن فرائض الله تعالى . فان قال قائل : واذا حبسها  
صحيحا ثم مات لم تورث عنه ، قيل : فهو أخرجها ، وهو مالك لجميع  
ماله يصنع فيه ما يشاء ، ويموز له ان يخرجها لاكثر من هذا عندنا .  
وعندك . أرايت لو وهبها لاجني أو باعه ايها الخبايا ، أيوز ؟ فان قال :  
نعم ، قيل : فاذا فعل ثم مات أتورث عنه ؟ فان قال لا ، قيل : فهذا فرار  
من فرائض الله تعالى ، فان قال : لا ، لانه اعطى وهو يملك وقبل وقوع  
فرائض الله تعالى ، قيل : وهكذا الصدقة تصدق بها صحيحا قبل وقوع  
فرائض الله تعالى ، وقولك : لا حبس عن فرائض الله تعالى محال ، لانه  
فعله قبل أن تكون فرائض الله في الميراث ، لان الفرائض انما تكون  
بعد موت المالك وفي المرض . قال الشافعي : وحجة الذي صار اليه من  
أبطل الصدقات ان قال : انها في معنى البحيرة والوصيلة والحام ، لان  
سيدها أخرجها من ملكه الى غير مالك . قيل له : قد أخرجها الى مالك .  
يملك منفعتها بأمر جعله الله تعالى وسنه رسول الله ﷺ ، والبحيرة  
والوصيلة والحام لم تخرج رقبته ولا منفعتة الى مالك ، فعما متباينان  
فكيف تقيس احدهما بالآخر ؟ قال الشافعي : والذي يقول هذا القول .  
يزعم ان الرجل اذا تصدق بمسجد له جاز ذلك ولم يمد في ملكه ، وكان



صدقة موقوفاً على من صلى فيه ، فإذا قيل له : فهل أخرجه الى مالك  
يملك منه ما كان مالكم يملك ؟ قال : لا ، ولكن ملك من صلى فيه  
الصلاة وجعله لله تبارك وتعالى فلو لم يكن عليه حجة بخلاف السنة الا  
ما أجازته في المسجد مما ليس فيه سنة ورد من الدور والارضين وفي  
الارضين سنة كان محجوباً . فان قال قائل : أجز الارضين والدور ،  
لان في الارضين سنة ، والدور مثلها لانها أرضون تفل ، وأرد المساجد ،  
كان أولى أن يكون قوله مقبولا ممن رد الدور والارضين وأجاز المساجد .  
ثم تجاوز في المساجد الى أن قال : لو بنى رجل في داره مسجداً فأخرج  
له باباً وأذن للناس أن يصلوا فيه كان حبساً وقفاً وهو لم يتكلم بوقفه  
ولا بحبسه ، وجعل اذنه بالصلاة كالكلام بحبسه ووقفه : قال الشافعي :  
فما ب هذا القول عليه صاحبه واحتج عليه بما ذكرنا وأكثر منه ، وقال :  
هذا جهل ( صدقات المسلمين في القديم والحديث اشهر من أن ينبغي أن  
يجهلها عالم ) . وأجازوا الصدقات المحرمات (الموقوفة) في الدور والارضين  
على ما أجزناها عليه ، ثم اعتدل قول أبي يوسف فيها فقال بأحسن قول  
فقال : تجوز الصدقات المحرمات اذا تكلم بها صاحبها قبضت أو لم  
تقبض ، وذلك انما أجزناها اتباعاً لمن كان قبلنا مثل عمر بن الخطاب وعلي  
ابن أبي طالب رضي الله عنهما وغيرهم ، وهم ولوا صدقاتهم حتى ماتوا ،  
فلا يجوز ان نخالفهم في ألا نجيزها الا مقبوضة وهم قد أجازوها غير  
مقبوضة بالكلام بما فوافقتهم في أجازتها . قال الشافعي : وما قال فيها  
أبو يوسف كما قال . قال الشافعي : أخبرني غير واحد من آل عمر وآل

علي أن عمر ولي صدقته حتى مات ، وجعلها بعده الى حفصة ، وولي علي صدقته حتى مات ، ووليها بعده الحسن بن علي رضي الله عنهما ، وأن فاطمة بنت رسول الله ﷺ وليت صدقتها حتى ماتت ، وبلغني عن غيره واحد من الأئصار انه ولي صدقته حتى مات . قال الشافعي : وفي أمر النبي ﷺ عمر بن الخطاب أن يسبل عمر أرضه ويجلس أصلها دليل على انه رأى ما صنع جائزاً ، فهذا نراه بلا قبض جائزاً ولم يأمره أن يخرجنه عمر من ملكه الى غيره اذا حبسه . ولما صارت الصدقات مبدأة في الاسلام لا مثال لها قبله ، عليها رسول الله ﷺ عمر فلم يكن فيما أمر به اذا حبس أصلها وسبل ثمرتها أن يخرجها الى أحد يحوزها دونه دلالة على أن الصدقة تتم بان يجلس أصلها ويسبل ثمرتها دون وال يليها ، كما كان في أمر النبي ﷺ أبا اسرائيل ان يصوم ويستظل ويجلس ويتكلم دلالة على انه لا كفارة عليه ولم يأمره في ذلك بكفارة . قال الشافعي : وخالفنا بعض الناس في الصدقات المحرمات فقال : لا تجوز حتى يخرجها المتصدق بها الى من يحوزها عليه ، والحجة عليه ما وصفناه وغيره من اقتراق الصدقات للموقوفات وتغيرها عما يحتاج فيه الى ألا يتم الا قبض . انتهت عبارة الام وعلى هذا تفاريع فقهاء الشافعية ، ومنهم أبو اسحاق الشيرازي ، فقد قال في المذهب صفحة ٤٤٦ جزء ١ ما نصه :

الوقف عنده قرينة مندوب اليها لما روى عبد الله بن عمر أن عمر

رضي الله عنه أنى النبي ﷺ وكان قد ملك مائة سهم من خير فقال :  
قد أصبت ما لا لم أصب مثله وقد أردت أن أتقرب به الى الله تعالى ،  
فقال « حبس الاصل وسبل الثمرة » وقال في صفحة ٤٤٨ : واذا صح  
الوقف لزم وانقطع تصرف الواقف فيه ، لما روى ابن عمر رضي الله عنهما ،  
وساق الحديث

## مذهب الإمام أحمد

رضي الله عنه

الوقف عنده مشروع ودليله دليل عامة الملاء وهو حديث عمر  
رضي الله عنه ، قال في شرح منتهى الارادات ما نصه : -  
وهو من القرب المندوب اليها الحديث ابن عمر ، وساق الحديث .  
ثم قال : قال جابر : لم يكن أحد من أصحاب النبي ﷺ ذو مقدرة  
الا وقف وهو لازم بمجرد الصيغة ، ومنها القفل الدال عليه . قال في  
المنتهي وشرحه : والوقف عقد لازم بمجرد القول أو ما يدل عليه لانه  
تبرع بمنع البيع والهبة ، أشبه العتق ، وسواء أخرجه مخرج الوصية أولا ،  
حكم به حاكم أولا ، لحديث « لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث » .  
قال الترمذي : العمل على هذا الحديث عند أهل العلم : واجماع الصحابة  
على ذلك لا يفسخ الوقف بأقالة ولا غيرها ، لانه عقد يقتضي التأيد .

اتمى . ثم لا فرق عنده بين الاهلي وغيره . تعالى في المنتهى وشرحه وهو  
 شرعاً تحبب مالك مطلق التصرف ماله المنتفع به مع بقاء عينه بقطع  
 تصرفه وغيره في رقبته بشيء من التصرفات يصرف ولعه وثمرته  
 ونحوها بسبب تحببته الى جهة بر يمينها واقفه تقريباً الى الله تعالى بأن  
 ينوي به القرية . ثم قال : وهذا في وقف يترتب عليه الثواب . فان  
 الانسان قد يقف على غيره تودداً . أو على أولاده خشية يعمه بمد موته  
 وإتلاف ثمنه أو خشية أن يحجز عليه فيباع في دينه أو رياء ونحوه ، وهو  
 وقف لازم لاثواب فيه لانه لم يتبع به وجه الله تعالى . اتمى

## دفع شبه الداعين الى الغاء الوقف الاهلي

بعد أن أرفناك مكان الوقف من الدين ، وأقنا لك الحجة على  
 مشروعيته من سنة رسول الله ﷺ وفعل أصحابه وأقوال الأئمة  
 المجتهدين ، تأخذ في تنبيهك الى الاخطاء التي وقع فيها القائلون بحل  
 الاوقاف الأهلية فنقول :

ان من يقصد الى تحقيق مسألة دينية اجتماعية لا يليق به أن يكتفي  
 بما يحتاج في صدره من خواطر حتى ينظر في أصول الدين ويحميد صناعة  
 تطبيق الاصول على الفروع أو النصوص على الوقائع . فاذا هو أحكم  
 النظر في وجه الاستدلال بأصول الدين أو نصوص الأئمة المجتهدين

وتوجه الى البحث في الواقعة بسريرة خالصة اهتدى الى وجه الحق فيها  
وظفر بما هو خير وصالح

النظر في الأوقاف الاهلية نظر في قضية دينية اجتماعية ، فلا  
بد من أن يقوم البحث فيها على رعاية أصول الدين وفحص ما يكون لها  
في الخارج من الاثر ، وكذلك يفعل المألون المخلصون . لكن الداعين  
الى النفاء الوقف حادوا عن هذا الطريق وساروا وراء خواطرهم . ولما  
عرفوا ان لمسألة الاوقاف صلة بالدين الذي تمتدده الامة ، وعرفوا أن  
الامة لا تقف امام النفاء الاوقاف مكتوفة الايدي ، تناولوا الكلام  
على الوقف من ناحية الدين ووصلوه بالكلام عليه من جهة آثاره في  
المصلحة العامة ، فلم يسيروا في الناحيتين على طريق قوم ، ولم يزيدوا  
على أن دعوا الأمة الى أن تنكر حقيقة شرعية وان تفتح على نفسها  
بأبواب من الشر كان مغلقاً

ذكروا أن الوقف ينقسم في اصطلاح الناس الى خيرى وأهلي ،  
وأن أول من حبس من المسلمين عمر بن الخطاب ثم سافوا حديث  
وقف عمر رضي الله عنه ، وقالوا اثر ذلك « ترون أن الاصل في الوقف  
فكرة التصديق والتقرب الى الله تعالى وأن نصيحة رسول الله لعمر  
لم تكن الا على هذا الاعتبار . ولهذا لم تكن الاوقاف معروفة في  
القديم الا على جهة البر »

ونحن نقول : كان مصرف وقف عمر رضي الله عنه يشتمل على  
خذي قرياه وغيرهم كالمساكين وابن السبيل فكان أهلياً وخيرياً . واذا كانت

وقف صر على ذوى قرابته من البر بجمع الاوقاف الاهلية من هذا القبيل . ومن أراد أن يفرق بين صنيع ابن الخطاب وصنيع من سلكوا طريقه من جهة الاحتساب وحسن النية ، قلنا له ذلك أمر يرجع الى خفيات السرائر ومكنونات الضمائر . وقد قال الاوائل « للناس ما ظهروا وما خفى واستتر » ، ومن أين لنا أن نصل الى قلوب الوافين . فنعلم من أخلص ومن لم يخلص

على أن النية في مثل هذا انما تعتبر لحصول الثواب لالصحة العمل وكونه في نفسه قربة . ومن ذا يستطيع أن يقول ان الوقف على الاغارب ليس من البر مع أن فيه صدقة وصلة رحم . وقد بنيت السنة أنهما من أفضل أنواع البر وقال تعالى « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبيين وآتى المال على حبه ذوى القربى » الآية

ومما تمسكوا به في شبهتهم هذه ما روى عن السور من قوله « حضرت عمر بن الخطاب حين قرأ علينا كتاب صدقاته وعنده المهاجرون فتركت وأنا أريد أن أقول : يا أمير المؤمنين انك تحتسب الخير وتنويه وأنا أخشى أن يأتي رجال قوم لا يحتسبون مثل حسبتك ولا ينوون مثل نيتك فتقطع الوارث . ثم استحيت أن افتات على المهاجرين . واني أظن لو قلت ذلك ما تصدق منها بشيء . » وأتوا بعد هذا بما روى عن عمر بن الخطاب من انه قال « لولا أني ذكرت صدقتي لرسول الله ﷺ لرجعت فيها »

أرادوا أن يتخذوا من هذين الاثرين دليلاً على ما يزعمون من أن الوقف الاهلي ليس من الدين، فأبعدوا المرمى، اذ ليس في الاثرين من شاهد يعتمد عليه فيما يدعون

أما أثر المسور فروي عن الواقدي وهو ممن طعن فيه أئمة الحديث بما يجعل روايته التي انفرد بها غير موثوق بها ولا سيما في بناء الاحكام العملية التي لا يعمل فيها الا على من يعتمد بروايته، قال الامام أحمد « الواقدي كذاب » وقال فيه يحيى بن معين « ليس بثقة » وقال الامام الشافعي رضي الله عنه « كتب الواقدي كلها كذب ». واذا صرفنا النظر عن حال الواقدي فانا نجد هذا الذي يرمى الى المسور انما هو شيء خطر له ولم يبلغ أن يكون رأياً قائماً . ولو كان رأياً معزوماً عليه لما وسعه الا أن يلقيه الى عمر كما هو شأنهم في طرح آرائهم بين يديه وبالاخرى ما يكون له صلة بالدين من أحكام وآداب اذ كانوا يمدون الساكت عما يراه حقاً أو مصلحة من الذين فسقوا عن أمر ربهم ولم يبرأوا من الأمانة الملقاة على أعناقهم

وأما الاثر المزعوم الى عمر رضي الله عنه فقد بينا فيما تقدم أنه منقطع السند لا يصح الاحتجاج به، وانه لا ينقل من عمر بعد أن جاءه واقباً في الثواب الى الرسول ﷺ فأمره عليه الصلاة والسلام بالتصدق ووكّل الامر الى مشيئته واختياره فتصدق عمر رضي الله عنه وبين المصارف وأقره رسول الله ﷺ، لا ينقل بعد هذا كله أن يهتم عمر بالرجوع في صدقته التي أرادها ابتغاء وجه الله ليقى بها وجهه من النار

كما قال - وقد تقدم ذلك مستوفى  
واذ تبين أن هذين الاثرين لاقية لهما في الاحتجاج على أن  
الوقف ليس من الدين ثبت بطلان ابتناء هذه الدعوى عليهما وتبين انه  
لا يصح ان يكون مثار الخلاف بين العلماء. فان المخالف لم يستقص  
البحث عن حالهما كما بسطناه فيما تقدم. ولو أنعم النظر واستقصى في  
البحث لم يقل ما قال وما كان هناك خلاف

كذلك ما احتج به شريح لما يراه من بطلان الوقف ووافقه عليه  
اسماعيل بن اليسع وهو حديث « لاحبس عن فرائض الله » وحديث  
« جاء محمد ﷺ ببيع الحبس » لا يصح الاحتجاج به رأسا لما ينافيما سالف  
من أن المراد بالحبس الذي جاء النبي ﷺ ببيعه ونهى عنه انما هو الحبس  
المعروف في الجاهلية ، وهو حبس السائبة والبحيرة والوصيلة والحام  
( يراجع ما كتبناه فيما تقدم عن الشافعي رضي الله عنه ومالك وابن حزم  
ففيه الكفاية )

وناهيك في عدم الثقة باسماعيل بن اليسع ما كتبه الليث بن سعد  
امام مذهب الجليل رضي الله عنه لاميير المؤمنين المهدي لما قال اسماعيل بن  
اليسع المذكور بإبطال الاحباس حين كان قاضيا على مصر « قد وليتنا  
وجلايكيد سنة رسول الله ﷺ بين أظهرنا » فأصغى الخليفة الى  
كتاب الليث وأمر بزل اسماعيل المذكور عن وظيفة القضاء التي رآه  
غير أهل لها بجرأته على سنة رسول الله ﷺ ، نص على ذلك في كتاب  
الولاية والقضاء للإمام أبي عمر الكندي صفحة ٣٧١



يقولون « ان الوصف لم ينص عليه في كتاب الله تعالى » ويتذرعون  
بذلك الى ما زعموه من انه ليس من الدين

ونحن نقول لهم كان الاخرى بهم أن يتعرفوا أولاً ما هو الدين  
الاسلامى وما هي الاصول التى يرجع اليها فى تفهم أحكامه حتى لا يقعوا  
فى ذلك الخطأ الفاحش الذى لو تم لخرج أكثر أحكام الشريعة المطهرة  
عن كونه من الدين . ألم يعلموا أن الله تعالى قال فى شأن الصلاة  
( وأقيموا الصلاة ) ولم ينص فى الكتاب العزيز على بيان هيئتها  
وتفاصيل أحكامها . فبئس اذاً أن تكون هذه الهيئة ليست من الدين  
وهو ما لا يذهب اليه مسلم . وكذلك تفصيل أحكام الزكاة والصوم  
والبيع والرهن وغيرها لم يرد فى الكتاب العزيز

القرآن الكريم قانون كل ما ترك شيئاً من الحوادث المتعاقبة  
على ممر المصود الا وأتى على حكمه اما بالاص أو الاشارة اليه بادخاله  
فى عام من العمومات . ومع هذا فلم يدع الناس يتخبطون فى الاخذ  
والاستنباط ، بل أرشدوا الى قانون آخر قد أتى على تفاصيل كل ما لم  
يفصل فيه ، ذلك القانون هو سنة سيدنا محمد ﷺ

قال تعالى « وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » . وقال  
تعالى « وما آتانا كم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » . وقال  
تعالى « من يطع الرسول فقد أطاع الله » . وقال تعالى « وما كان لمؤمن  
ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم »  
هذه الايات الكريمة وأشغالها تنص صراحة على وجوب اتباع النبى

ﷺ والعمل بكل أوامره ونواهيه ، فعلاً في الاولى وتركاً في الثانية . وقد روى عنه ﷺ ما يرشد الى أن ما نجي به السنة من أحكام هو بمنزلة ما ينص عليه كتاب الله في وجوب العمل به ؛ روى المقداد ابن معديكرب رضى الله عنه ان رسول الله ﷺ قال « ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عنى وهو متكئ على أريكته فيقول بيننا وبينكم كتاب الله تعالى فما وجدنا فيه حلالا استحلناه وما وجدنا فيه حراما حرّمناه ، وإن ما حرم رسول الله ﷺ كما حرم الله » وزاد ابو داود في أوله « ألا اني اوتيت الكتاب ومثله معه » ولكي تطمئن النفوس قد بين الله تعالى أن النبي ﷺ ليس داعيه فيما يأمر به أو ينهى عنه هو الهوى او الشهوة ، بل داعي ذلك هو الوحي الالهي قال تعالى « وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى »

فأصل الدين ومرجع الاحكام الشرعية هو الكتاب العزيز والسنة النبوية ، كما بسطناه في التمهيد . والوقف بنوعيه الاهلي والخطري ثبت صراحة بالسنة الصحيحة ، ودخل في عمومات القرآن الكريم كما تقدم

اتضح من هذا أن لاجبة لهم على أن الوقف ليس من الدين . وأما ما ذكره من أن اختلاف الفقهاء في شروط صحة الوقف وفي تفاصيله يدل على عدم مشروعيته فهو من الغرابة بمكان لانه بالعكس حجة على أنه مشروع وأنه من الدين اذ لو كان من غير الدين ما عفى الفقهاء بتفصيل أحكامه وبيان شروط صحته كما هو شأنهم

## الخصومة

ان ما سقناه من الاحاديث والآثار وأقوال ائمة الدين ، وما بسطناه من دحض ما ينسب لشريع واسماعيل بن اليسع ، يكفي للاعتقاد بأن الوقف مشروع ، وان من يحاول الناء ما وقف الناس أو صدم عن الوقف في المستقبل فأنما يعمل على تحريم ما أذن به الله تعالى وقررت سنة رسول الله ﷺ وجرى عليه عمل الصحابة والتابعين لهم باحسان

وأما قولهم «انا لنعجب أن يكون مملا دليلاً انشاء الواقف وقفه على عتقائه وعلى عتقائه وقد أخرج منهم أقرباءه الاقربين الذين جعلهم حكم الله تعالى وورثته بعد موته . أو ينشئ الواقف وقفه على واحد من ورثته وقد قضى الشرع بأنه لا وصية له . كيف نوفق بين منع الوصية لو ارث وبين جواز الوقف عليه ليضع يده على التركة كلها يستغلها لنفسه دون أشقائه أو شقيقاته »

عجبوا من هذا وقولهم أعجب . فان المالك قد جعله الله تعالى خيراً التصرف في ماله ما دام في دائرة الشرع والمعقول . والواقف اذا وقف على عتقائه أو بعض ورثته في حياته لم يخرج عن ذلك فان الشرع والعقل يبيحان له البيع والهبة والصدقة وسائر التصرفات . فأى فرق بينها وبين الوقف ؟ وأما قول بعضهم « ان الحرية محدودة » فنقول :

هي محدودة بما لا يخرج التصرف الى حد السفه والتبذير . وأى ما قل  
يمكنه أن يدعي أن الوقف سفه وتبذير ؛ الا انهم اذا أراد مجرد  
الكلام . على أن الواثق في هذه الصور التي تذرعوها بها لا يخلو عمله  
من حكمة فقد يكون العتيق أو بعض الورثة أنفع له ممن لم يقف عليه  
وكيف لا يمنع القانون والدستور في نظرم أن يتصرف المالك في ماله  
كيفما أراد ولو ترتب على ذلك ضياعه وترك أولاده عالة على الناس .  
بعد ، ولا يبيح الوقف وهو لا يخلو من بر وخير وفيه حفظ الاعيان .  
من عبث العابثين على الاستمرار . وعلى فرض أن الواقف مسمى القصد  
في وقفه هذا ، فالتشريع انما يبنى على الوقائع الغالبة دون الصور  
النادرة الفذة

وأما الفرق بين الوصية للوارث والوقف عليه حيث منع الشارع  
نفاذ الاولى ولم يمنع في الثانية فهو في غاية البساطة لان الوصية تمليك  
مضاف لما بعد الموت أى في وقت انتقال المال للوارث فهي مزاحمة  
لليراث ومنع للوارث مما جعله الله تعالى حقا له بموت مورثه وملكه  
بالفعل فكان الموصي قال : اذا مت فقد ملكت بعض تركتي للوارث ،  
وهو اذا مات صارت للتركة ملكا لجميع الورثة حسب الفريضة  
الشرعية فهو تصرف في ملك غيره ، أما الوصية لغير الوارث فقد  
خرجت بالنسب عليها من الكتاب والسنة ، هذا في الوصية . أما الوقف  
فهو اخراج عن الملك حال الحياة وحين أن لا وارث واذا ذاك لاعتقال  
للمزاحمة . فانه لم يقرر للوارث بعد حق في المال . على أننا نسير وراء

الدليل وقد قضى في الوصية بما قضى وحكم في الوقف بما حكم ولا مناص  
من اتباعه ولا سبيل الى الخروج عليه

يقولون « وكيف نميز اليوم لقوانيننا الالهية أف تفصل في أمور  
البيع وهي واردة بالنص في كتاب الله وأن نعتبر امرها عملاً مدنياً صرفاً  
نضع لها القيود كما نشاء ونغير ونبدل في أحكامها كما نشاء وتبطل لحاجات  
الزمن وأقضيتها ثم نمنع عن أنفسنا حرية النظر في الاوقاف وأنظمتها  
وهي ليست من الدين في شيء بل هي أبعد عن الدين من البيع نفسه  
للاوارد في قوله تعالى : وأحل الله البيع وحرم الربا »

نحن لا نطيل عليك في تقديم هذه الجملة فإن خروجها عن موضوع  
البحث جلي في نظر كل قاريء . وإنما نذكرك الى أن أحكام الوقف  
وأحكام البيع من حيث تعاقبهما بالدين وصالحتهما بالشرعية على السواء  
فاذا كانت مشروعية البيع ثابتة بالكتاب فإن مشروعية الوقف ثابتة  
بالسنة الصحيحة التي ثبت بثبوتها كثير من أحكام الدين التي لم يجر فيها  
أي اختلاف

وانصراف طائفة من الناس عن أن تراعى في قوانين البيع أصول  
الدين الحنيف ليس بحجة تذكر عند ادعاء أن الوقف ليس من الدين  
في شيء . ولو قل هؤلاء الذمّة : انا نريد أن نعرف نظراً عن  
الدين ونضع للوقف قانوناً مدنياً كما صرف من قبلنا نظره عن أصول  
الدين ووضع للبيع قانوناً مدنياً ، لكأنه للمسلمين اليوم مهم شأن غير  
شأن الرد والمناقشة

واستحسنهم لما ارتكبه واضمو قوانين البيع يدلنا على أنهم لم يضطروا الى البحث في الوقف من ناحية الدين الا حين عرفوا أن الامة الاسلامية اليوم ليست بالامة التي يعتدى على حقوقها فتقف صامئة خاشعة

اتقلوا بعد هذا الى الحديث عن آثار الاوقاف الاهلية والمصلحة العامة ، وهي ترجع على ما يزعمون الى ما يأتي : « توقع أن تصبح أطيان القطر وعقاراته وفقاً متى استمرت اباحة الوقف مطلقة . وطائفة هذا أن تفقد مصر الثقة المالية . واستشهدوا لذلك بأن الاوقاف المصرية قد انسعت في عهد المماليك حتى ضاق بسببها بيت المال ، ولجأ برقوق في القرن الثامن من الهجرة الى العلماء يطلب حلها . ويقول بعض المؤرخين انه تمكن فعلا من حل جميع الاوقاف الاهلية . واستشهدوا أيضاً بعمل محمد علي باشا حيث قالوا : ولما تبوأ محمد علي باشا عرش مصر حل أوقافاً كثيرة وفك زمام البلاد ووزع أطيانها على المزارعين ، ثم نهج سعيد باشا نهج محمد علي وحل أوقافاً اخرى . وفي أن الوقف يمنح بنفس الموقوف عليه عن العمل ويحملة على الجول والكسل . وأن الاعيان الموقوفة أقل ثمرة منها لو كانت مملوكة . وأن الوقف يتضائل ويضم بتمتاع الطبقات . وانه يورث المستحقين الذل بين يدي النظار .. الى آخر ما سنأتي عليه وعلى رده تفصيلاً »

ونحن نقول : ان من يتوقع أن تصبح أطيان القطر المصري وعقاراته وفقاً إنما يتخيل الموهوم في صورة الواقع . وما يدرينا أن

يكون اقبال الناس على الوقف فيما سلف اكثر من اقبالهم عليه في الوقت الحاضر أو المستقبل . ودعوى أن كثرة الاوقاف تجر البلاد الى أن تفقد الثقة المالية غير مقبولة فان الثقة بالدولة منظور فيها الى مقدار ماليتها التي تعظم على حسب ما يرد خزينتها من كسب الامة . وعظم ما يرد الخزينة بطريقة منظمه يرجع الى عنايتها بفتح أبواب المشروعات الاقتصادية وجمعها في السياسة بين الحزم والرافة . فان أرادوا بفقد الثقة المالية أن ذوي الاموال كالمصارف مثلا يقبضون أيديهم عن معاملة من لا نصيب له الا في أرض أو عقار موقوف قلنا انما يقوم التشريع على رعاية المصالح الراجعة وفي الوقف مزايا أرجح مما يتخيل فيه من ضرر . منها أن الموقوف يبقى مصوناً من أن يهبط به السفه فلا تبقى له عين ولا أثر . ونحن نعرف بيوتاً كثيرة أصبحت خراباً يباباً ، وأصبح ذووها في جال بؤس وشقاء ، ولو كان فيما تركه آباؤهم من الثروة الطائلة ما يسى وقفاً أهلياً ، خلفت عنهم بعض الشر وحال بينهم وبين ذلك البؤس والشقاء . ونعرف ذوي بيوت كثيرة ذهب من أيديهم ما تركه آباؤهم ملكاً مطلقاً ، ولو لا المال الذي حاطه أولئك الآباء باسم الوقف لاصبح بطن الارض خيراً لهم من ظهرها . ولو لم تكن أماننا اليوم الا هذه الكارثة الاستثمارية التي نريد أن تأكل الاخضر واليابس ونضع أغلال الاستعباد الدائم في رقابنا ، لكفتنا موعظة وباعنا على أن نصرف

أفعلنا من التفكير في حل أوقافنا الأهلية ، فإن إطلاق هذه الأراضي  
الكثيرة من حصانة الوقف يجعلها سمة التناول للجانب فيتوغلون  
بسببها في خلال وطننا ويستأثرون بفوائد نحن أحق بها من وجوهي .  
الحياة المدنية والحياة الاستقلالية

وأما الملك برقوق وحديث حله للأوقاف فقد سلخوا فيه  
مسلكا يرفع عنه الباحثون في العلم بإخلاص ، حيث ذكروا أنه لجأ  
إلى العلماء في حل الأوقاف الاملية . وسكتوا عما أتى به العلماء . ونحن  
نذكر لك خبر هذه الواقعة لتعلم أن ما فعله برقوق ليس كما يزعمون .  
قال الامام السيوطي في كتابه حسن المحاضرة صفحة ١٦٢ جزء ثاني .  
مانعه في ذي القعدة سنة ٧٨٠ . فقد برقوق أتابك المسكر مجلسا  
بالقضاة والعلماء ، وذكر أن أراضي بيت المال اخذت منه بالحيلة وجعلت  
أوقافا من بعد الناصر بن قلاوون وضاق بيت المال بسبب ذلك . فقال  
الشيخ سراج الدين البلقيني : أما ما وقف على خديجة وعويشة  
وخطيمة فتمم ، وأما ما وقف على المدارس والمعاهد والطلبة فلا سبيل  
إلى نقضه ، لأن لهم في المجلس أكثر من ذلك ، فاتفق الأمر على  
مقالة البلقيني : فهذا النص التاريخي يدل على أن برقوق إنما حاول  
حل الأوقاف الخاصة بأراضي بيت المال التي اخذت منه بالحيلة .  
وفتوى سراج الدين البلقيني معصوفة على قدر هذه المسألة ، وهي  
فتوى مطابقة لقواعد الشريعة من كل جهة . فأين هذا مما  
يريدونه الآن ؟



وأما واقعة محمد علي باشا فقد أوردتها الجبرتي في حوادث سنة ١٢٢٨. وهي تتضمن أنه ضبط جانباً من الاراضي الموقوفة في الصعيد. ويقول الجبرتي « انه حضر الى مصر كثير من أهالي الصعيد يشكون ما نزل بهم ويستغيثون ويستشفعون بوجهاء المشايخ وغيرهم » ونحن نقول ان عمل محمد علي باشا هذا لم يستند فيه الى فتوى أحد من أهل العلم. وذكروا أن محمد علي باشا أصدر أمراً بمنح الاوقاف فيما يستقبل بناء على فتوى صدرت من الشيخ محمد بن محمود الجزائري مفتي الاسكندرية مستنداً فيها الى قول من يرى عدم جواز الوقف والى قول صاحب الدر المختار « ان أمر الامير متى صادف فصلاً مجتهداً فيه نفذ أمره أي وجب امتثاله والاقلاع عن مخالفته »

ونحن نقول : قد بسطنا فيما تقدم أن ما يميزي لشرى من عدم جواز الوقف قول باطل ، وأن ما يروى عن أبي حنيفة قد ذهب به أصحابه مذهب الجواز بل اللازم بمقتضى قوله « ان صح الحديث فهو مذهبي » وقوله « ان توجه لكم دليل فقولوا به » حتى صار ظاهر الرأية عنه من عدم الجواز لا يدخل في الاقوال الصحيحة او الضعيفة . فصار القول بمشروعية الوقف ولزومه هو الممول عليه . فإذا يكون قول صاحب الدر « ان امر الامير متى صادف فصلاً مجتهداً فيه نفذ أمره الخ » غير منطبق على هذه الحادثة بل هو محمول على الاقوال التي تدور بين الراجح والمرجوح ، أما الاقوال التي يقصدها العلماء على اختلاف مذاهبهم لنقضها ، وتنضافر الادلة

الراجعة على أنها غير حق ، فليست من الشريعة في شيء حتى يصح  
لولي الامر أن يثق بها ويطالب الناس بطاعته حين يحملهم على  
العمل بها

ومما تمسكوا به أن الوقف يمنح بنفس الموقوف عليه عن العمل  
ويحمّله على الحمول والكسل . وأن بقاء الارض حرة يجعلها ميدانا  
فسيحا لعمل العامين

ونحن نقول : مدار المصاحبة على الاصلاح وبذل الوسم في  
اصلاح الارضين واستثمارها وبلوغها في الانتاج أقصى ما يراد منها .  
وسواء بعد هذا أكان العامل على اصلاحها واستثمارها ناظرا عليها ام  
مالكا لرقبتها . فلو وضعت أرض وقف تحت نظر عارف أمين كانت  
قوائدها مساوية لقوائد أرض يتصرف فيها من يملك رقبته لا تنقص  
عنها قيد انملة . ومتى قام ناظر الوقف على شأنه بأمانة وحسن تدبير  
فقد كفي ذوي النشاط أمر عمارة الارض . ولهم ان يوجهوا  
نشاطهم الى عمل آخر يجتنون منه نفعا فوق نصيبهم من الارض  
التي كفاهم الناظر اصلاح شأنها وانماء غلتها . على ان بقاء الارض حرة  
وان كان يحملها ميدانا فسيحا لعمل العامين فهو كذلك يجعلها ميدانا  
فسيحا لعبث العابثين . وعندنا من الشواهد على هذا ما لو سردنا بعضه  
لكان كافيا لمن اراد ان يقف عند حد العقل ويترك الوهم جانبا  
بقاء العين مقيدة ضمان لها من الضياع واطلاقها يرضها للاطعام .

فقد تكون بيد من لا يحسن التصرف ، وكثير ما هم ، فيصبح ولا أرض ولا منفعة وعاقبته كما تعلمون ويعلم الناس . أما نحوه الحق وكسله فالعيب فيه كل العيب على سوء التربية حيث لم يفرس فيه وهو ناشئ . حب الاعتماد على النفس وعدم التمويل على الغير . فكم في البلد من عاطل ترك له آبؤه التراث الكثير والمال الجلم ما بين متشرد ومتسول . ومتملم يرصد كل يوم أبواب الحكومة وقد ضجت منهم الأندية والمجتمعات فما جنا الوقف على هؤلاء وما كان سبباً في الازمات للمالية التي تلتاب الأمة من آن لآخر . وإنما أحدث كل هذا سوء التدبير وعدم التربية الصحيحة الدينية ، والتمسح في الحرية بما لا يتفق . وما شرعه الله تعالى حتى تناولت الأموال والأعراض فأتت على كل شيء . وأصبحت أموال الأئمة جيمها معرضة للضياع وهام أولاء اليوم يريدون أن يزفوا على الجريح فلا يبقى بالبلد قطعه أرض إلا وهي في قبضة الاجنبي . وكان الاجدر بهؤلاء المشرعين أن يفكروا في تقليل هذا الشر بتوسيع دائرة الاعمال ووضع حد لهذه الحرية المعقودة على أن الموقوف عليه أعيان كثيرة يكتفي بربعها ويكسل عن العمل في ميدان الحياة كما يقولون لو كان مالكا لهذه الثروة الواسعة واتخذ له عمالا يدبرون شؤونها وقد كفوه مؤنة كل شيء فانه بلا ريب يكسل أيضاً عن الاشتغال بعمل آخر . فأني مصالحة في جعل الاراضي وغيرها ملكاً له مع ما في ذلك من خطر الضياع كما تقدم :

ومما عزموه أيضاً قولهم « ان الاعيان الموقوفة أقل ثمرة منها لو كانت مملوكة . وقالوا في علة ذلك ان للملكية الخاصة أروافاً لا في النشاط والابتكار . ولا نظن أن ناظر وقف عني بوقف يديره عنايته بملكه الخاص » وقالوا أيضاً « ان الناظر قد يكون غير طاهر الذيل فلا تسلم عن المشاغبات والقضايا وفساد الادارة »

ونحن لا ننكر أن الاوقاف التي تقع تحت ولاية ناظر غير نصحاء تعد بمحتل أمرها وتقل ثمرتها . ولكن هذا لا يمس حكمة مشروعية الوقف ولا ترجع قيمته الى الواقف وإنما تنافي على كاهل من لم يتعروا في اختيار هؤلاء الناظر أولم يأخذوا بالحزم في مراقبتهم ومناقشتهم الحساب حتى اذا اطلعوا الناظر على تهاون أو سوء ادارة فصلوه وأقاموا مكانه بخارأي وأمانة وعفة يد . فقلة عناية بعض الناظر بعمارة الاراضي الموقوفة إنما نشأت من عدم التعري في اختيارهم أو عدم أخذهم بالمراقبة وفصلهم عن الولاية اذا لم ينصحوا . ومثل ناظر الاوقاف كمثل القوام على أموال اليتامى فاذا كان ما يمرض في القوام من سوء التصرف لا ينفي حكمة جعل مال اليتيم الى ناظر أمين فكذلك ما يشاهد في بعض ناظر الاوقاف من سوء الادارة لا يفي بمنع الوقف أو يدخل الريبة في أنه شريعة ثابتة

ذموا « أن الوقف يورث المستعقن الذل بين يدي الناظر »  
ونحن نقول ان ضعف للمستعق وذلك ليس راجعاً الى نفس الوقف وإنما يرجع الى ضعف نفسه أو ضعف الناظر أو اهمال سطوة القضاء . فان

فان كان الاول قلنا هذا كما يكون مستحق الوقف يكون لغيره من الملاك . فان ضعيف النفس ذليل أينما كان ، وعلى أي حال وجد . وان كان الثاني قلنا ان السطوة القضائية كفيلة برده المباشين من النظار ورد عصفهم واقامة العدل . وان كان الثالث قلنا اذا فالضرر راجع الى النظام العام . وأيا ما كان فلا مدخل للوقف في هذا الذل والمهوان . ولا يصح أن يتحمل منه دليل لما زعموه . من أن الوقف ليس من الدين . فان منفعته عسة ملوسة كما سبق غير مرة ولا ينجم عنه نفسه ضررا ومما قالوا ان الوقف بضائل ربه بحافط الطبقات حتى يصل نصيب الواحد من المستحقين الى شيء لا ينفع به وهذا فيه ضرر عظيم بخلاف ما اذا كانت الاعيان ملكا فانه يمكن بيعها واستثمار ثمنها قبل أن تصل الى هذه الطبقة الكثيرة العدد »

ونحن نقول : كان من حقهم ان يقولوا ان الوقف هو الذي حاط هذه الاعيان وحفظها حتى وصل الاستحقاق الى طبقة ينفع أفرادها به بعض النفع ولولا ذلك لبددت الاعيان بمجرد انتقالها عن المالك الاول الى ورثته . وأصبح هؤلاء الورثة فضلا عن أعقابهم المقبلة في حالة يرثى لها من البؤس والشقاء ، وامامنا الشواهد الكثيرة على ذلك فقد ورت كثير من العطاء المتعطلين ثروة طائلة خرج منها في زمن وجيز وأصبح لا يعيش الابن فضل الاوقاف ، ومن ليس عنده أوقاف فهو حالة وعبء ثقیل على كاهل الامة يتسول في الطرقات . ومنهم من لم يتقدم من غائلة البؤس ونتيجته سوء التصرف الا وزارة الاوقاف بما

تجربته عليهم من الاوقاف التي آلت الى الخير ؛ ولولا الادب لسردته  
لهم جرداً وفيراً من هؤلاء . على أن تلك الصور التي يتشبهون بها  
نادرة لا يصح أن يبنى عليها تشريع كما اسلفناه

ومن شبههم التي استندوا اليها فيما يزعمون ما ذكر في الروضة  
الندية شرح الدور البهية للشوكاني ، وهو أن الوقف يبطل عند قصد  
للمضاربة بأحد الورثة

ونحن نقول : صحيحاً لهؤلاء يتلمسون من الكتب ما يروجون به  
من اعمهم ولا يتعرون الصحيح فيما يتقنون . ولا سبب لذلك الا تمصهم  
لفكرتهم وتوهمهم أنهم علماء بكل شيء ، ولو عرفوا أصول الشريعة لما  
وقموا في هذا الخطب كما اسلفناه

نص الاصوليون على أن النهي عن الشيء ان كان لذاته اقتضى  
فساد ذلك الشيء ، وان كان لعارض فانه لا يقتضي الفساد كالحج عن  
الصلاة في الارض المنصوبة فانه لعارض الفسب لا لذات الصلاة .  
ولذلك كانت الصلاة في الارض المنصوبة صحيحة مع الاثم . ومن هذا  
القبيل النهي عن الوقف الذي يقصد به مضاربة أحد الورثة فانه راجع  
الى قصد المضاربة دون أصل الوقف ، فبناء على هذه القاعدة الاصولية  
يكون الوقف صحيحاً في هذه الصورة وان كان منهيًا عنه لما افتتر به  
من قصد الضرر . وان صاحب الروضة وشرحها ليس من الائمة  
المجتهدين ولا من اصحاب الرأي والمذاهب التي يمول عليها حتى يتخذ  
كلامه حجة لاثبات حكم شرعي . ولئن سلم له ما يقول فهذه صورة

فذة لا تقتضى بطلان الوقف ، بتمامه وانه ليس من الدين كما يزعم  
أولئك الزاعمون

زعموا أيضاً « أن الوقف يولد العدواة والبغضاء في نفوس  
المستحقين بالنسبة الى بعضهم مع بعض أو بالنسبة الى الناظر »

ونحن نقول على فرض وجود ذلك فليس منشؤه ذات الوقف .  
أما ما يحصل في نفوس المستحقين بالنسبة لبعضهم مع بعض فهذا مرجعه  
الى احتكاك في المعاملة كما هو الشأن في كل معاملة يشترك فيها عدد كثير ،  
أو حتى بعضهم على بعض . ولو صح أن يكون هذا سبباً لمنع الوقف ،  
لصح إبطال كثير من الاعمال التي تنتظم كثيراً من المال كالزراعة  
والتجارة وما الى ذلك مما لا يمكن الاستغناء عنه بحال ، فان حاجة الحياة  
دائمة الى الاحتكاك . وأما ما يحدث في نفوسهم من جهة الناظر  
فمنشؤه اما جوده أو حقهم عليه لأمر في نفوسهم . وأياً ما فلا عيب  
يمكن اسناده الى نفس الوقف . وعلى الجملة متى حسنت التربية وروعي  
تنفيذ العدل بين الناس وروغب المعتدي بكل دقة ، انتظمت جميع  
الاعمال . وإلا ساءت الحال ويستوي إذا أن تكون الاعيان ملكاً  
أو وقفاً



## كلمة ختامية

اتضح مما بسطناه أن الوقف بقسميه الاهلي والخيري مشروع وأنه من الدين وأنه لازم بمجرد الصينة ، لا يجوز لكائن من كان إبطاله دل على ذلك السنة الصحيحة ، والاجماع العملي من الصعابة والتأبين وسلف صالحى الامة . وأن كل ما تمسك به المقترحون لحل الموجود منه وتقييده في المستقبل ينحصر في أمرين : الشبه الدينية ، والمضار الاجتماعية . وقد ظهر بجلاء رف الشبه الدينية ، وأنه لا يجوز التمسك بها بحال من الاحوال ، حيث إنها في مقابلة الأدلة الصريحة الصحيحة . وأن ما زعموه مضار للوقف ليس راجعاً الى نفس الوقف ، وإنما يرجع الى سوء الادارة ، أو عدم الترية الصحيحة ، أو إهمال القضاة ، أو منافسة المستحقين للناظر ، أو عدوان بعضهم على بعض . على أنه يقابل هذه المضار العارضة من المنافع ما هو أرجح وأولى بالاعتبار في نظر العقل الصحيح . وإذا فرض أن بعض الاوقاف الموجودة الآن غير مستوف في الواقع لشروط الصحة وقت صدوره من الواقف في نظر بعض الائمة فهذا لا يبريء الترض للأوقاف الموجودة بالحل مطلقاً لأن الوقف تصرف من التصرفات المشروعة ، والاصل في تصرفات المسلمين الصحة ، فلا يجوز البحث فيها ولا الترض لتقصيها . وإلا لصح الترض لكثير من عقود البيع والرهن والزواج وغير ذلك مما لو بحث لكان فاسداً في نظر بعض الائمة . وبذلك ينتشر الفساد ويبطل كثير



من الحقوق المكتسبة . على أنه مامن وقف ( فيما نعلم ) إلا وصدر به حكم من الحاكم الشرعي بصحته وإقراره على ما هو عليه إما صراحة أو ضمناً . ومن القواعد المسئلة أن حكم الحاكم يرفع الخلاف بين الأئمة . فلا يجوز لأحد كائناً من كان أن ينقضه لانه ما حكم إلا مستنداً لرأي صحيح من الشرع يصح التعويل عليه

بناء على ذلك

تنصح للأمة ونوابها المحترمين بأن الشرع الشريف والمصلحة العامة يدعوان الى عدم التعرض للاوقاف بالحل . وأنه يجب أن تكون باقية على ما هي عليه . تغير للأمة إغفال هذا الامر ففي إغفاله إرضاء المولى سبحانه وتعالى وحفظ المصلحة . ذلك قول الله ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل . والله يدعو الى دار السلام ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم



## التوقيعات

﴿ حضرات أصحاب الفضيلة هيئة كبار العلماء بالازهر الشريف ﴾

عبد الرحمن قراعه الحنفي مفتي الديار المصرية ومن هيئة كبار العلماء

أحمد هارون الحنفي وكيل الازهر والمدير العام للمعاهد الدينية

محمد حسنين المدوي المالكي وكيل الجامع الازهر سابقا ومن

هيئة كبار العلماء

محمد شاكر الحنفي وكيل الجامع الازهر سابقا ومن هيئة كبار

العلماء

عبد الفتى محمود المالكي شيخ معهد طنطا ومن هيئة كبار العلماء

محمد الاحمدى الظواهري الشافعي شيخ معهد اسبوط ومن هيئة

كبار العلماء

محمد النجدي خادم الشافعية من هيئة كبار العلماء

محمد سبيع الذهبي الحنبلي شيخ السادة الحنابلة من هيئة كبار العلماء

احمد نصر المالكي من هيئة كبار العلماء

دسوقي العربي المالكي من هيئة كبار العلماء

عبد المعطي الترشبي الشافعي من هيئة كبار العلماء

يونس موسى المطاقي الشافعي من هيئة كبار العلماء

محمد الحلبي الشافعي من هيئة كبار العلماء

سيد علي المرصفي الشافعي من هيئة كبار العلماء

يوسف نصر السجوى المالكي من هيئة كبار العلماء

ابراهيم بصيله المالكي من هيئة كبار العلماء

محمد السماوطي المالكي من هيئة كبار العلماء

احمد الدلبشاني الحنفي من هيئة كبار العلماء

عبد الرحمن عيش الحنفي من هيئة كبار العلماء

محمود حموده الحنفي من هيئة كبار العلماء

يوسف شلبي الشافعي من هيئة كبار العلماء



﴿ حضرات أصحاب الفضيلة باقى علماء الازهر الشريف ﴾

محمود الديناري الشافعي شيخ القسم العالي بالازهر عبد المجيد

اللبان الشافعي المفتش بالازهر عبد الحكم عطا المالكي شيخ

القسم الثانوي بالازهر محمد الشافعي الظواهري بالازهر محمد

هلالى الايمارى الشافعي بالازهر محمد عبد الفتاح العناني المالكي

بالازهر محمود أبو النيون الحنفي مفتش بالازهر توفيق محمد

البتشي الحنفي مفتش بالازهر عبد المقصود عبد الله الحنفي بالازهر

عبد الرحمن الخلاوي الحنفي بالازهر امين محمد الشيخ الحنفي بالازهر

احمد المرشدى الحنفي بالازهر عبد السلام محمد عيش الحنفي

بالازهر وأمين الفتوى على الممداوى الشافعي بالازهر عبد النقي

محمد طعموم الحنفي بالازهر عبد السلام هيكال الحنفي بالازهر

مرشدى محمد مرشدى الحنفي بالازهر محمد الحسيني الظواهري

الشافعي بالازهر عمر محمد المجري الشافعي بالازهر محمود  
 الامام الحنفى بالازهر حميدة العدوى المالكي بالازهر حسان  
 عبد الرحيم المالكي بالازهر محمد احمد رحيم الشافعي بالازهر  
 على احمد صبره الشافعي بالازهر محمد درويش العصار الشافعي  
 بالازهر عبد الهادي غلوف المالكي بالازهر عبد الجواد سالم  
 الحنفى بالازهر على محمد النجار الشافعي بالازهر محمد عفيفي  
 صقر الشافعي بالازهر محمود الفمراوى الحنفى بالازهر محمد الرداد  
 المالكي بالازهر محمد خليل الحنفى بالازهر ابراهيم صقر الشافعي  
 بالازهر على سليمان المالكي شيخ البحاروه بالازهر محمد  
 هليان الشافعي بالازهر عبد الرحيم البلقاني الشافعي بالازهر  
 ابراهيم سليمان الشافعي بالازهر عبد الله أبو النجا الشافعي بالازهر  
 احمد أبو سلامه المالكي بالازهر علي حسن السيسى الشافعي بالازهر  
 عبد السلام شرف الحنفى بالازهر محروس شرف الحنفى بالازهر  
 ابراهيم مياره الحنفى بالازهر عبد الجليل عيسى المالكي بالازهر  
 احمد مكي الشافعي بالازهر عبد الرحمن الشاذلى المالكي بالازهر  
 على ادريس المالكي بالازهر حسين البيومي الحنفى بالازهر  
 عبد الحميد الهنامي الحنفى بالازهر عبد الحميد الحديدي الحنفى بالازهر  
 محمد احمد القطيشى الحنفى بالازهر احمد الصاوي المالكي بالازهر  
 محمد المزني وزق الشافعي بالازهر محمد محمد الشافعي الظواهري بالازهر  
 عيسى منون الشافعي شيخ رواق الشوام بالازهر محمد السيد أبو

شوشه المالكي بالازهر عبد المعطي السقا الشافعي بالازهر  
 عبد العزيز متولي الشافعي بالازهر محمد خلاف الشافعي بالازهر  
 علي عبد اللطيف الشافعي بالازهر علي مصطفى أبودره الحنفي بالازهر  
 صفيي عثمان الحنفي بالازهر جاد صالح الحنفي بالازهر اسماعيل  
 المسلاوي الشافعي بالازهر عبد العزيز مكي الشافعي بالازهر  
 محمد متولي الشرفاوي الشافعي بالازهر محمد عبد الخالق الشري  
 المالكي بالازهر خاطر احمد المالكي بالازهر محمد يس الجندي  
 المالكي بالازهر محمد الخضر حسين المالكي بالازهر احمد  
 أبو العينين كامل الشافعي بالازهر محمد حسن الشافعي الشافعي بالازهر  
 عبد الله جاد الشافعي بالازهر يوسف المرصفي الشافعي بالازهر  
 علي محفوظ الحنفي بالازهر احمد عبد اللطيف المالكي بالازهر  
 محمد يوسف اللبان الحنفي بالازهر يوسف حجازي الحنفي  
 بالازهر حسن جعفر الحنفي بالازهر محمد هاشم الحنفي  
 بالازهر علي رضوان النحراوي الحنفي بالازهر محمد محمد  
 النفس المالكي بالازهر سليمان الشيخ بالازهر محمد سليم  
 الحنفي بالازهر سليمان المسلي الحنفي بالازهر محمد علي سلامه  
 المالكي بالازهر عبد الغني مهنا الحنفي بالازهر احمد عبد  
 السلام الحنفي بالازهر مصطفى بدر زيد الحنفي بالازهر محمد  
 علي القاضى الحنفي علي الهنائي المالكي بالازهر محمود عزوز  
 المالكي علي شقير الشافعي بالازهر احمد الدردير الدوغامي

الحنفى محمد مخلوف عيسى الحنفى بالازهر عبد الباقى سرور  
 نعيم المالكي بالازهر محمد احمد الشيبى الشافى بالازهر محمد  
 على الخولى الحنفى بالازهر عبد الحميد البجيرى الشافى سعيد  
 عبد الله الطهطاوى الحنفى محمد عبد السلام القبانى الشافى  
 احمد غانم الحنفى بالازهر عبد العظيم الغمراوى الشافى بالازهر  
 سعيد الفتاوى المالكى حسن أبو عرب الشافى بالازهر عبد  
 المقصود عبد ربه الحنفى بالازهر يوسف غباشى المالكى محمد  
 محمد المدلل الحنفى عبد اللطيف على المالكى أبو طالب حسين  
 الحنبلى حسن حجازى الشافى سيد حسن الشافى محمد  
 على الشايب الشافى محمد خليل بيومى الحنفى على احمد صبر  
 الشافى محمد عزتو الشافى صادق شبيب الحنفى احمد  
 ابراهيم الملاح المالكى معوض السخاوى الحنفى احمد أبو  
 سلامة المالكى شمس الدين مالكى أبو زيد السيد  
 الحنفى حسين البرادى الحنفى حسين راشد حقايق الحنفى  
 محمد احمد عبد اللطيف المالكى على مصطفى على الشافى عثمان زائد  
 الشافى محمد يوسف سرور الحنفى خليل أمين حسين الحنفى  
 احمد محمد خليل الحنفى اسماعيل على صالح المالكى احمد مختار  
 الحنبلى حسين شريف الشافى محمد عطيه البقلى الشافى  
 احمد هيكل المالكى محمد فريد الدرعائى الشافى عبد الرحيم  
 البروديسى المالكى محمد سعيد الشافى احمد المكاوى المالكى

محمد ابراهيم البيومي الحنفى سليمان عبدالمطى الشافى عبد الرؤوف  
الرفاعى الشافى مصطفى مأمون الحنفى محمد سليمان الشافى  
حسب النبي محمود الشافى عبد الرؤوف راشد الحنفى احمد  
عيسى الحنفى السيد شامى الحنفى السيد عوض الحنفى محمد  
زهران الشافى محمد احمد عبد اللطيف المالكى عبد الحميد السروى  
الشافى محمد البسيونى زغلول المالكى محمد السعداوى الحنفى  
السعدى محمد عمار المالكى وهبه شرف الدين الحنفى السيد  
دسوق حبيب المالكى محمد احمد عبده الشافى احمد وهبه  
خير الدين الحنفى يوسف رضوان الرمالى ابراهيم سليم  
الحنفى عبد العزيز صقر شاهين الحنفى عبد الوهاب عبد العزيز  
الشافى اسماعيل السيسى الحنفى عبد العظيم عبد الحسيب  
سالم المالكى عبد الحميد عبد السلام الشافى  
محمد عبد اللطيف النعمان شيخ علماء الاسكندرية محمد تاج الدين حنفى  
عبد الهادى الدرقامى مالكى عمر الجندى حنفى امير سرور شافى  
محمد عبد الرحيم سلام حنفى طه محمد ناصر حنفى عبد السلام المسكرى  
حنفى محمد احمد العروسى حنفى الحسينى سلطان شافى احمد  
التبائى شافى عبد القادر خليف مالكى محمد حسن عكاشه حنفى  
محمد سيد احمد الشريف مالكى محمد خليفه حنفى حسين سليمان  
حنفى عبد التواب البربرى مالكى مصطفى صفوت مالكى  
طه ابراهيم سلطان مالكى سيد قنديل مالكى موسى اللبان

حنفي - عبد الفتاح عبد الحلیم شریف حنفي محمد ابراهيم هاشم  
 الشيخ شافعي محمد عبد الله الجزار شافعي شعاعه منيسي حنفي  
 محمد مرفعي مالكي محمد امين جمال الدين مالكي محمد جادو  
 شافعي مصطفى يحيى ابراهيم شافعي عبد الحميد عنتر مالكي  
 احمد غنيم البشبيشي مالكي محمد ريان سالم مالكي محمد محمد بن  
 ابن الفحام مالكي حسن علي مرزوق مالكي محمود عبد الدايم  
 شافعي محمد قليفل الصغير شافعي علي ابراهيم سعيد حنفي عبد  
 الحلیم احمد قادم مالكي عبد العزيز خطاب مالكي احمد الشاذلي  
 مالكي عمر أبو ميره مالكي اسماعيل الانبائي حنفي  
 سعداوي حميده حنفي عبد الفتاح علي بدوي مالكي سالم  
 مطاوع شافعي محمود مصطفى اسماعيل حنفي محمد حسن  
 الطودي شافعي اسماعيل الجعدار مالكي محمد جمال الدين  
 شافعي مرشدی ابراهيم حنفي عبد الزيز بلال شافعي  
 حسن عبد الحلیم شریف مالكي ابراهيم الفرباوي مالكي  
 عبد الحميد الشاذلي مبارك عبد النعم محمد الدفاتر شهل يوسف  
 احمد علوان احمد اللبيجي الشرقاوي سيد احمد سلامه محمد  
 عبد الرؤوف جمال الدين محمد الشاعر اسماعيل الصميدي  
 عبد الرؤوف اسماعيل عبد الحميد عمار عبد المعطي أبو عوف  
 محمد الشرييني محمد غرابه ابراهيم السيد عبد الله سعد يوسف



الشيخ مرسى جميعه خميس بلال ابراهيم البندارى محمد  
 يونس العادلى محمد احمد أبو عيانه محمد عبد الرحمن غانم  
 حفي مسمود عبدالله الخطيب عبد الباقي النماي احمد  
 أبورية حسن عبيد البابلى على داود محمد الفعل الخليفه  
 حسن شبانه عيسوى سلامه مصطفى الشافى محمود حموده  
 حامد ابراهيم جاد أبو النجا نوفل عبد العزيز حسن محمد فهمي  
 عبد القادر يس ابراهيم موسى عبد ربه عبد الله موسى  
 محمد الدلتوني محمد سعيد الظواهري احمد عبد الله على الحو  
 احمد الشرقاوى عبد الحميد القرشي مصطفى البرم صالح الديب  
 متولى عباس على ندا حسن خليل محمد أبو سلامه احمد  
 شهاب الدين الجمل مصطفى الشرييني عبد الحفيظ الدفتار  
 محمد عبد القادر طبل عبد الحميد عبد الغفار ناصف محمود الدفتار  
 على النياوى مصطفى عيسوى ماره محمد روي عبد الله احمد  
 الشناوى محمد جمال الدين محمد ابراهيم عفيفي احمد السيد  
 سالم أمين الدفتار رضوان السيد محمد عبد الحميد الشرنوبي  
 سيد احمد تاج الدين عبد السلام شراقى محمد محمد حسن كامل  
 شبل محيى عبد المعطى الفضالى محمود البديوى سيد قطب  
 المدوى حسن حسن دراج محمد عبد الله الماضى بيوى  
 موسى الشونى حسين على البديوى محمد بدوى الشنيجي عبد

الوهاب فره عبد الحميد جميل احمد على سليمان السيد مرسى سالم  
 مصطفى على معاذ السيد ابراهيم شرف محمود مشجون بكر  
 أبو القاسم أبو القاسم أبو دواش العمي غلاب محمود احمد المصري  
 محمود سيد احمد طيره محمد مصطفى محمد أبو الملا البنا  
 ابراهيم الجبال شيخ محمد الزقازيق احمد عبد الله شاي على جاويش  
 ابراهيم السيد مصبح رفاعي عامر على الباجوري محمود وفا  
 زغلول ابراهيم عبد ربه على البخشونجي محمد محمود  
 المناني محمد منير الجبال عبد الحميد الزيات على خاطر محمد  
 عبد الغني الحفني عبد الرسول خليفه ابراهيم الجندی محمد  
 سامون محمد صادق أبو النجا محمد على جمعه محمد على أبو النجا  
 على على البنا ابراهيم دسوقي السكاوي عبد القادر البسيوني  
 على عيسى عمار بركات احمد بركات عبد اللطيف سالم سويلم  
 فاضل أمين خطاب حسين القلمی جاد هزام عبده  
 على على ندا عبد ربه زیاده محمد الهادی على محمد  
 عبد المتعال الشيخ محمد عبد المتعال يوسف محمد احمد نور الدين  
 محمد سيد احمد الفخيل موسى سرور شريف سعيد المناني  
 عثمان صبره محمد صالح أبو عید عفيفی علام سيد رضوان  
 الطایب حسن النجار حامد القطب عيد محمد على الشرقبالي  
 محمد ابراهيم الظواهري عبد الله عامر بيومي بشر محمد نور الحسن

مصطفى الصاوي رمضان محمد العتاني ابراهيم عبد الوهاب سالم  
 بسبوني نجم ابراهيم المحيى ابراهيم النجار محمد عبي الدين  
 عبد الحميد محمود عميره محمد عبد العظيم الزرقاني محمد علي  
 النجار حسين سليمان الشيخ احمد عطا الله السيد عزام  
 احمد الصباغ سليمان داود محمد عبد اللطيف السبكي سيد الباز  
 محمد محمد المكاوي حسين عبد الله عبد الحميد طابيل محمد  
 عبد العزيز الشيخ احمد السيد عرافات احمد صالح مران محمد  
 الشحات يوسف شبانه علي محمد دومه يوسف احمد طوباره محمد  
 الزفزاف

عبد الله دراز شيخ معتمد مياطي محمد محمد جبر شافعي حسن الحلوجي  
 شافعي عبد الحميد عبد الله دراز مالكي حنفي الجوهرى شافعي  
 حنفي علي محمد عامر السيد شافعي عبد الفتاح سالم محمد مالكي  
 احمد احمد علي مالكي عبد المطلب محمد عبد الحى حنفي ابراهيم  
 محمد منصف شافعي احمد عبد الرحمن نور الدين شافعي ياسين احمد  
 سليمان مصطفى عبد المتعال حنفي احمد احمد البدوي شافعي  
 احمد حسيب الرئيس شافعي محمد مطاوع نصير حنفي محمد  
 عبد اللطيف خضير شافعي عبد الرحمن محمد عيسى شافعي ابراهيم  
 مصطفى البرقبالي شافعي ابراهيم علي الفيوي شافعي يوسف  
 يوسف النحاس شافعي حسين محمد خفاجي شافعي

محمد سليمان السمرتي شيخ معهد دسوق حسن علي المغازي الشافعي  
محمد جاد الحق محمد عامر المالكي السباعي بدر محمد محمد  
السنباطي محمد علي الضبع محمد ابوالز الشافعي عبد المجيد محمد  
سلامه حسن فريحات المالكي محمد عبد المعطي الدلبشاني





e  
tx.  
14  
1a

Bibliotheca Alexandrina



0428216